



PROVISIONAL

A/36/PV.103  
2 April 1982

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة بعد المائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الخميس ، ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(كويتا)	السيد روا كورى (نائب الرئيس)	الرئيس :
(السويد)	السيد اورن (نائب الرئيس)	ثم :
(باكستان)	السيد نايق (نائب الرئيس)	ثم :

— سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [ ٣٢ ] (تابع) :

( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى

٠٠ / ٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza واحدة من المحضر .

( ب ) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية

( ج ) تقرير الأمين العام

( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة.

( هـ ) مشاريع قرارات

( و ) تقرير اللجنة الخاصة

— وثائق تفويض الممثلين في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة : التقرير الثاني للجنة  
وثائق التفويض [ ٣ ( ب ) ] (تابع)

— الاخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الامم المتحدة :  
مذكرة الأمين العام [ ٧ ]

— تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة [ ١٠ ]

— تقرير مجلس الأمن [ ١١ ]

— انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية [ ١٧ ] (تابع) :

( هـ ) انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير  
الساحلية

— تعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى [ ١٨ ] (تابع) :

( ز ) تعيين ستة أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة : مذكرتان من رئيس الجمعية العامة

( ح ) تعيين أعضاء لجنة مراقبة السلم : مذكرة من الأمين العام

( ي ) اقرار تعيين المدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير  
الساحلية : مذكرة من الأمين العام

— تقرير محكمة العدل الدولية [ ١٣ ]

— تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى [ ١٢ ] (تابع) :

( أ ) تقرير اللجنة الثانية

( ب ) تقرير اللجنة الخاصة

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي [ ٦٩ ] (تابع) :

١ ' تقرير اللجنة الثانية

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

(د) التصنيع :

١ ' تقرير اللجنة الثانية

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

(هـ) العلم والتكنولوجيا للتنمية

(و) الموارد الطبيعية :

١ ' تقرير اللجنة الثانية

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

(ز) مشاكل الأغذية : تقرير اللجنة الثانية

(ط) إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الامم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية

(ي) البيئة :

١ ' تقرير اللجنة الثانية

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

(س) مؤتمر الامم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

(ع) مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا :

١ ' تقرير اللجنة الثانية

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة

انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية [ ١٧ ] (تابع) :

(أ) انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية : تقرير اللجنة الثانية [ ٧٠ ]

— المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث [ ٧٢ ] :

( أ ) تقرير اللجنة الثانية (الجزان الأول والثاني )

( ب ) تعديلات

( ج ) تقرير اللجنة الخاصة

— سياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا [ ٣٢ ]

— الحالة فى الشرق الأوسط [ ٣٣ ] (تابع) :

( أ ) تقرير الأمين العام

( ب ) مشروعا قرارين

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠مواصلة نظر الهند ٣٢ من جدول الأعمالسياسة الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا :

- ( أ ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ( Add.2 و Add.1 و Corr.1 و A/36/22 )
- ( ب ) تقرير اللجنة المنصحة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية  
( Corr.1 و A/36/36 )
- ( ج ) تقرير الأمين العام ( A/36/619 )
- ( د ) تقرير اللجنة السياسية الخاصة ( A/36/719 )
- ( هـ ) مشاريع قرارات ( A/36/L.34 الى A/36/L.49 )
- ( و ) تقرير اللجنة الخامسة ( A/36/832 )

الرئيس ( الكلمة بالاسبانية ) : فى اجتماع هذا الصباح صوتت الجمعية العامة على مشروعات القرارات المعروضة عليها تحت هذا الهند من جدول الأعمال .  
والآن أعطي الكلمة للمندوبين الذين يرغبون فى تعليق تصويتهم بعد التصويت .

السيد سيزاكي ( اليابان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان حكومة بلادى قـــــــد عارضت بكل شدة وبصورة منتظمة كل أشكال التمييز العنصرى وقد طالبت حكومة جنوب افريقيا مرارا وتكرارا ان تبطل سياسة الفصل العنصرى المقيتة التى تتبعها . ان اليابان قد دعمت عددا كبيرا من القرارات حول هذا الهند وقد مت أقصى درجات التعاون للمجتمع الدولي فى جهوده من أجل استئصال الفصل العنصرى . ومع ذلك فاننا لا نستطيع أن ندعم الرأى الذى يبحث عن حل لمشكلة الفصل العنصرى فى سياق تصفية الاستعمار . وكبدأ ، فاننا نرفض المصادقة على فكرة تشجيع الأمم المتحدة على النضال المسلح ، مهما كانت الظروف ، ونعتقد أن مساعدة حركة التحرر الوطنىة لا يجب أن تتضمن المساعدة العسكرية .

ان بعض الفقرات من القرارات تذكر وتنتقد دولا أعضاء معينة ، ونعتقد أن هذا النهج لا يسهم بشكل ايجابي فى الجهد العالمى المشترك الذى يرمى الى تحقيق الهدف المطلوب . وفى

رأينا ان من الجوهرى أن نبحث عن حل سلمي للمشكلة من خلال المحادثات بين جميع المجموعات العرقية في جنوب افريقيا ، ولاحداث تغييرات داخل المجتمع في جنوب افريقيا ومن الضرورى أن نطبق أقصى قدر ممكن من الضغط الدولي على جنوب افريقيا بطريقة حقيقية وعملية .

وبينما يقدر وفد بلادى الاتجاه الأساسى لعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى فاننا لا يمكننا أن نقبل بعض الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقريرها ، الوثيقة ( A/36/22 ) .

فعلى سبيل المثال ورد في المرفق الخامس ان بنكا يابانيا يدعي انه أصدر علنا في آب/اغسطس ١٩٨٠ مع ستة مصارف أخرى في بلدان مختلفة سندات أوروبية لمؤسسة مالية في جنوب افريقيا . ولقد أجرت السلطات النقدية في اليابان تحقيقا مكثفا وجد أن الشركة هي في الواقع شركة محلية اقيمت بمقتضى القوانين واللوائح المحلية للبلد المعني ، وتشرف عليها السلطات في البلد المضيف . والوصف الوارد في التقرير يعطي انطباعا خاطئا بأن المصرف الياباني قد شارك في هذه الصفقة التجارية بالذات .

ان وفد بلادى يود مرة أخرى أن يؤكد الحقيقة المعروفة تماما ان حكومة اليابان احتراماً منها لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة قد دعت على الدوام وبثبات مصارف التبادل الأجنبي اليابانية وفروعها في الخارج التي تخضع لسلطة اليابان أن تمتنع عن تقديم أية قروض الى جنوب افريقيا .

وعلاوة على ذلك ان وفد بلادى يشعر بخيبة أمل لأن اللجنة - كما تشهد بعض أجزاء الاستنتاجات والتوصيات ، لم تول اهتماما كافيا للجهود الجادة التي ترمي الى الاستغلال الفعال والمتوازن للموارد المحدودة المتاحة لهذه المنظمة ككل . كما لم تول اعتبارا كافيا لتحقيق تعاون وتنسيق وثيقين مع بقية الأقسام والفروع داخل منظومة الأمم المتحدة ، وفي هذه المرحلة الحرجة عندما تبذل الجهود الجادة لتوزيع فعال لميزانية الأمم المتحدة ككل ، فانه لا يمكننا قبول الاقتراح بزيادة الاعتماد المالي المخصص للجنة الخاصة هذا العام بحيث يصبح ٣٠٠ . ٠٠٠ دولار ، وهي زيادة تعادل ١٠٠ في المائة بالنسبة الى الاعتماد المالي المخصص للعام الماضي ، ذلك الاعتماد الذى يمكن أن يستخدم في الحقيقة حسب ما تراه اللجنة . وعلاوة على ذلك لا يمكننا دعم انشائها منحة تبلغ ٥٠٠٠ دولار لكتاب الهراج الأساسية . كما لا يمكننا أن ندعم الاقتراح الذى سيتمكن

اللجنة في نهاية الأمر من أن تطلب وتتلقى اسهامات في برامجها . ونشعر بقلق شديد ازا\* النتائج التي تنطوي عليها هذه الاقتراحات . ان وفد بلادي أيد مشروعات القرارات الستة الواردة فـي الوثائق A/36/L.39 و L.42 و L.43 و L.44 و L.48 و L.49 . ومع ذلك فان تصويتنا الايجابي لا ينبغي أن يفهم منه انه دعم ايجابي لكل فقرات القرارات الستة . ولأسباب أوضحها وفد بلادي لدينـا تحفظات على بعض الفقرات الخاصة بهذه القرارات . ونود أن نذكر بعضها لتسجيل في المحاضر .

لقد صوت وفد بلادى مؤيداً لمشروع القرار A/36/L.42. رغم اننا لا نؤيد الفقرة السادسة من الديباجة التي تذكر وتنتقد اثنتين من الدول الاعضاء . ووفد بلادى لديه تحفظات ايضا على الفقرة ٤ من المنطوق .

ورغم اننا صوتنا لصالح مشروع القرار A/36/L.39 فان لدينا تحفظات على الجزء الثاني من الفقرة الأولى من المنطوق علاوة على اجزاء أخرى .

يبين وفد بلادى مرة أخرى ان سياستنا الوطنية في اليابان هي الالتزام بالمبادئ الصارمة لحظر توريد الأسلحة ، ولهذا فان من المحذور على مواطني وشركات اليابان توريد السلاح والعتاد المتعلق بذلك ليس فقط الى جنوب افريقيا بل الى بقية انحاء العالم . وعلاوة على ذلك فلقد نفذت حكومة اليابان تنفيذاً دقيقاً لقرار ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) منذ اعتماده من جانب مجلس الأمن . ونظراً لما يتعلق بحظر الأسلحة لجنوب افريقيا التي يتناولها مشروع القرار A/36/L.39 فان اليابان مصممة على الاحتفاظ بسياستها الحالية الخاصة بمنع تصدير الأسلحة لجنوب افريقيا ، والاستمرار في تنفيذ الحظر على توريد الأسلحة وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) .

السيد سكوئور (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني ان اتحدث باسم بلد ان

الشمال الخمسة الدانمرك وفنلندا وايسلندا والسويد والنرويج .

ان اداة بلد ان الشمال للفصل العنصرى وجميع اشكال التمييز العنصرى قد تكرر في هذه الجمعية العامة في مناسبات كثيرة ونحن نكرر هذه الادانة اليوم . ان رفضنا له قائم على مفاهيم الشمال التقليدية للحرية والعدالة والديمقراطية ، وایماننا بالمساواة لكل انسان وكرامته .

ان التزامنا بهذه الأهداف ان يتجلى ايضا في استمرار مساعدتنا الانسانية لضحايا الفصل العنصرى ، وفي التدابير التي تتخذها بلد ان الشمال وفقاً لبرنامج العمل المشترك ضد جنوب افريقيا .

لقد صوتت بلد ان الشمال لصالح معظم القرارات التي اعتمدت توا . نظراً لموقف بلد اننا تجاه نظام الفصل العنصرى ، نحن نأسف لأننا لم نتمكن من تأييد كل القرارات . وان بعضها مرة أخرى قد سبب لنا صعوبات خطيرة وهذه الصعوبات تتعلق بمسائل مبدئية ، بعضها نواجهها في عدة قرارات وسوف اصنف الأسباب لهذه الصعوبات .

أولاً ، ترى بلدان الشمال ان العالمية هي احد الأهداف الرئيسية لهذه المنظمة ، ولا يمكننا ان نقبل اية صياغة تبتد وبطريقة أو بأخرى انها تضع هذا المبدأ موضع شك .

ثانياً ، لقد انشئت الأمم المتحدة من اجل تعزيز الحلول السلمية للمشاكل الدولية ولهذا فلا يمكننا ان نقبل اى تأييد من جانب الأمم المتحدة لا ستخدم الكفاح المسلح .

ثالثاً ، تشجب بلدان الشمال الاشارة الى بلد بعينه أو مجموعة من البلدان بطريقة اعتباطية وغير مناسبة . وقد لمسنا في هذه السنة زيادة كبيرة في مثل هذه الصياغات . ونحن نرى ان هذا ليس له ما يبرره ويؤدي الى نتائج عكسية ويجعل من العسير علينا أكثر مما سبق ان نحافظ على اتفاق الرأى على الصعيد الدولي في الكفاح ضد الفصل العنصرى .

رابعاً ، بسبب التقييد الشديد من جانب بلدان الشمال باحكام الميثاق يجب علينا بوجه عام ان نحفظ بموقفنا فيما يتعلق بالصياغات التي لا تأخذ في الاعتبار ان مجلس الامن وهذه هى الذى يمكنه ان يتخذ قرارات ملزمة للدول الأعضاء .

خامساً ، ان تنفيذ بعض القرارات سوف ينتهك الحريات والحقوق الدستورية لمواطني بلدان الشمال والمنظمات الخاصة .

سادساً ، ترى بلدان الشمال ان العملية الديمقراطية وحدها التي تقوم على اساس صوت واحد لرجل واحد هي وحدها التي تقور من الذى يمثل شعب جنوب افريقيا .

هذه هي الاعتبارات التي قامت عليها معناتنا وهي تنطبق بوجه خاص على مشروع القرار A/36/L.34 المتعلق بالحالة في جنوب افريقيا ، ومشروع القرار A/36/L.37 المتعلق بالعقوبات الالزامية والشاملة ضد جنوب افريقيا ، ومشروع القرار A/36/L.38 بشأن التعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا .

لقد شاركت كل بلدان الشمال في المؤتمر الدولي لغرض العقوبات ضد جنوب افريقيا المعقود في باريس في ايار/مايو من هذا العام . وعلى اساس نتيجة هذا المؤتمر الهام يقترح في القرار A/36/L.35 اعلام عام ١٩٨٢ باعتباره السنة الدولية للتعبئة لغرض عقوبات ضد جنوب افريقيا . ولقد صوتت بلدان الشمال في صالح مشروع القرار هذا . ومع هذا فاننا نود ان نوضح ان هذا القرار لا يأخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية للسنوات الدولية التي وضعها المجلس الاقتصـادى

والاجتماعي . وقد شاركنا في اتفاق الرأى بشأن اعلان باريس مع بعض التحفظات التي ترد في التقرير . ولم يمكننا ولا يمكننا ان نؤيد التوصيات المقدمة من اللجان السياسية والفنية للمؤتمر ، كما هو مطلوب في مشروع القرار A/36/L.37 . وهذه التوصيات لم تكن جزءا من اتفاق الرأى .

اما فيما يتعلق بالقرار A/36/L.38 فأود ان اؤكد بصفة خاصة باسم دول الشمال الثلاث الأعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ، اننا نجد ان الاشارة الى منظمة حلف شمال الأطلسي في الفقرة ٧ من الديباجة لا مبرر لها على الاطلاق . وهي تقدم عنصرا بين الشرق والغرب في هذه النصوص وذلك لا علاقة له على الاطلاق بالكناح ضد الفصل العنصرى .

وعلاوة على ذلك ، فان بلدان الشمال قد صوتت لصالح مشروع القرار A/36/L.40 بشأن فرض حظر نفطي على جنوب افريقيا . ونحن على استعداد لنشارك في فرض حظر الزاهي على توريد النفط . يفرضه مجلس الامن . ومثل هذا القرار وحده يمكن ان يجعل نقل البترول الى جنوب افريقيا شيئا غير مشروع ولها . ان تصويتنا بالتأييد ينبغي النظر اليه في ضوء هذا الموقف الاساسي . والنرويج وهي البلد المصدر الصافي الوحيد للنفط من بين بلدان الشمال ، تقوم سياستها على عدم بيع النفط الى جنوب افريقيا .

اما فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.42 بشأن المقاطعة في الميدانين الاكاديمي والثقافي وفي الالعاب الرياضية فان بلدان الشمال تود ان تذكر انه ليست هناك حكومة واحدة من حكومات بلدان الشمال تقوم بتميز انواع التعاون أو التبادل المذكورة أو تشترك فيها . ووفقا لبرنامج العمل المشترك لبلدان الشمال ضد جنوب افريقيا اتخذ عدد من التدابير التقييدية في هذا الصدد . الا اننا ينبغي ان نحفظ بموقفنا فيما يتعلق ببعض العناصر في هذا القرار التي تنتهك الحقوق الدستورية التي يتمتع بها المواطنون الشماليون .

وفي هذا الصدد فاننا نود ايضا ان نعلق على مشروع القرار A/36/L.45 المتعلق بالتدابير العامة ودور وسائل الاتصال الجماهيري . ففي بلدان الشمال تكافح وسائل الاعلام ضد نظام الفصل العنصرى البغيض كما ان حكوماتنا تسهم في ترويج المعلومات بشأن هذا الموضوع . الا ان التدخل الحكومي في هذا المجال لا يتفق مع حرية الصحافة ويتنافى مع احكام دساتيرنا . وبعض جوانب اعلان برلين المشار اليها في هذا القرار تثير مشاكل لنا في هذا الصدد .

وقد صوتت كل بلد ان الشمال ضد مشروع القرار A/36/L.46 بشأن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ومثل هذا التفرد ببلد بعينه أمر غير مناسب على الاطلاق في هذا الصدد . ومما يؤسف له ان مشروع هذا القرار قد قدم مرة أخرى ان انه يقلل بصورة خطيرة من الاتجاه الرئيسي للقرارات المعروضه علينا .

واود في الختام ان اكرر ان البلد ان الشماليه قد ايدت معظم القرارات واشتركت في تقديم بعض القرارات المعتمدة توا . وهذا يتفق مع معارضتنا المستمرة لنظام الفصل العنصرى بكل اشكاله ومظاهره . ان التزامنا بمكافحة شرور الفصل لا تزال شديدة .

السيدة دي بريوني (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : ان ممثل المملكة المتحدة قد علل تصويت الاعضاء العشرة في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . ان وفد بلادي يود ان يفسر ان ادخال عناصر مهينة ولا فائدة منها يدعوبلجيكا الى الامتناع ، بل الى التصويت ضد بعض من مشاريع القرارات .

ان تحفظات بلجيكا في هذا الشأن معروفة تماما . وان وفد بلادي سيقصر هنا على تعلييل تصويته حول مشروع القرار A/36/L.39 الذي يتعلق بالحظر على الأسلحة ضد جنوب افريقيا . ان بلجيكا تحترم تماما الحظر ضد جنوب افريقيا كما فرضه مجلس الأمن ، وعلى هذا فقد صوتنا تصويتا ايجابيا على مشروع القرار هذا . ورغم ذلك ، فان وفد بلادي يرى لزاما عليه أن يعرب عن بعض التحفظات حول هذا النص .

ان الاشارات غير المباشرة التي يتضمنها مشروع القرار هذا الى تعاون مفترق بين بعض الدول الغربية وجنوب افريقيا غير مقبولة بالنسبة لنا . وكذلك ترفض بلجيكا كل التلميحات الواردة في القرارات الى مقررات اتخذت خلال اجتماعات ومؤتمرات لم تشارك فيها .

السيد توما (ساموا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد ساموا يمقت الفصل العنصرى ويؤيد المقاطعة والتنديد العام بهؤلاء الذين يمارسون الفصل العنصرى اى جنوب افريقيا . ان السياسات القائمة على فلسفات عنصرية تنتهك ليس فقط المعايير الخاصة باللياقة الانسانية ، بل تؤدى الى التعسف والاستبداد في مسلك الحكومات .

ونحن نتطلع بأمل الى ذلك الوقت الذى لا يتم فيه ممارسة هذه السياسات في اية منطقة من العالم . ونعتقد بأن هذا لا يمكن أن يتم الا حينما تتعزز استنارة جميع شعوب العالم بالنية الطيبة والاجراءات الموازية من جانب حكوماتها . ويجب ان يكمن وراء ذلك التزام عميق ، حكومة وشعبا ، حيال مبادئ الحرية الاساسية .

ونحن نؤيد أهداف جميع القرارات التي اعتمدت توا . ورغم ذلك فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.42 ، لأننا نعتقد أن التفرد بدول معينة في هذا

القرار لم يكن ضروريا ولا وافيا . واننا استنحنا كذلك عن التصويت على قرارات أخرى لأنها توجه اتهامات خطيرة الى بلدان معينة . لسنا متأكدين بأن هذه الاتهامات لها ما يبررها بالنسبة لجميع البلدان المذكورة ؛ كما اننا غير مقتنعين بأن القائمة كاملة .

السيد ريكارديس (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد الأرجنتين قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.46 الذي يتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، لأننا غير متفقين مع المعيار الانتقائي الذي اعتمد في هذا النص . وفي نفس الوقت ، ولأسباب مماثلة ، ورغم أن ذلك لم يمنعنا من اعطاء تأييدنا لجميع مشروعات القرارات الأخرى التي اعتمدت نود أن نعرب عن تحفظنا حيال الاشارات الى بلدان مختلفة وردت في بعض النصوص . وكما قلت سابقا في عدة مناسبات ، ان الإشارة الصريحة الى بعض البلدان بالاضافة الى كونها تمييزية بصورة غير منصفة في بعض الحالات ، تؤثر سلبيا على التأييد وبالتالي على فعالية المقررات التي تعتمد على الجمعية العامة .

ان وفد الأرجنتين يود أن يتحفظ في موقفه بالنسبة لبعض فقرات مشاريع القرارات التالية: أولا ، الإشارة الى النضال المسلح في الفقرة الثامنة من الديباجة والفقرة ١٣ من منطوق القرار A/36/L.34 لأن ذلك يتضمن اننا نؤيد وسائل عمل ليست واردة في ميثاق الأمم المتحدة ؛ ثانيا ، ان الإشارة الواردة في الفقرة الثانية عشرة من الديباجة والفقرة ١٤ من منطوق نفس القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.34 ، لأن الحكومة الأرجنتينية قد امتنعت عن التصويت على المادة ٤٤ من البروتوكول الاضافي لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بالمحاربين وأسرى الحرب . والذي لا يزال قيد الدراسة لدى السلطات الأرجنتينية ؛ وثالثا ، اننا نود ان نوضح أن الأرجنتين ترى ، كما بينا ذلك في مناسبات مماثلة سابقة ، لا يمكن ان يطلب من الدول الاعضاء ان تمثل لبعض التدابير الواردة في القرار الوارد حتى يعتمد في الوثيقة A/36/L.37 مجلس الأمن - وهو الجهاز الأساسي في منظومة الأمم المتحدة - وصلاحيات لفرض العقوبات الالزامية ضد دولة - القرارات المناسبة .

السيد كاسميرى (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : رغم بعض التحفظات على صياغة بعض الفقرات ، خصوصا الفقرة الثالثة من منطوق القرار A/36/L.34 والفقرة الأولى من المنطوق في الوثيقة A/36/L.38 والفقرة الأولى من المنطوق في الوثيقة A/36/L.46 ، فان وفد بلادي قد صوت لصالح جميع مشاريع القرارات تحت البند ٤٢ من جدول الأعمال حول الفصل العنصرى بشكل يتماشى مع المعارضة القوية لحكومة بلادي لسياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ويتذكر الممثلون أنه في الماضي قد أدانت حكومة بلادي على الدوام هذه الممارسة البغيضة للتمييز العنصرى . وسوف تستمر في القيام بهذا حتى يتم استئصال شأفتها .

ورغم ان وفد تايلند قد صوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.42 ، فان لديه بعض التحفظات حول الفقرة السادسة من الديباجة التي تشير على وجه الخصوص الى بلدان معينة ، ويبدو ان الجمعية العامة - ان اقتضت في اشارتها على بلدين - قد اهتمت بحالات أخرى لا تزال تقوم فيها العلاقات الرياضية مع جنوب افريقيا . وعلاوة على ذلك ، يبدو ان الجمعية العامة قد اغفلت حقيقة مؤداها ان حكومة نيوزيلندا لديها سجل كبير بمعارضة الفصل العنصرى .

ان وفد بلادي يعتقد ان المجتمع الدولي يحقق مكسب اكبر من الموقف الموحد المشترك في تناول هذه المشكلة . وتسميه بعض البلدان على أساس انتقائي يجعل من المستحيل على هذا القرار وبعض القرارات الأخرى ، في الواقع ، التمتع بتوافق عريض في الرأي كما تستحقه فعلا .

السيد نيل (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : صوتت جامايكا لصالح جميع مشاريع القرارات المقدمة تحت البند ٣٢ من جدول الأعمال والواردة في الوثائق من A/36/L.34 الى A/36/L.49 تمشيا مع معارضة قوية لسياسات الفصل العنصرى لنظام جنوب افريقيا . ولكن لدينا بعض التحفظات نظرا للنهج الذى اتخذ في بعض مشاريع القرارات حيث كان ذكر انتقائي لأسماء بعض البلدان لا دانتها بينما ان الوقائع الاساسية للاتهامات غير واضحة . وهذا يتجلى في مشروعى القرارين A/36/L.38 و A/36/L.46 .

ومع ذلك ، نظرا الى دعونا للاجراعات الدولية القوية ضد سياسة الفصل العنصرى لجنوب افريقيا ، فاننا صوتنا لصالح جميع مشاريع القرارات .

السيد مولا (جزر سليمان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدي يعيد تأكيد ادانتته الكاملة للفصل العنصرى باعتباره جريمة ضد الانسانية ورفضه التام لكل السياسات الرامية الى ادامة هذا النظام غير الانساني . ونحن نواصل الاعتقاد بأن مهمة الأمم المتحدة وضع وسائل عملية يمكّن بها المجتمع الدولي أن يحقق التغييرات السلمية في جنوب افريقيا .

ونحن نفهم الاحباطات التي يشعر بها الجميع تجاه التقدم البطئ نحو تغيير سياسة جنوب افريقيا . الا أن وفدي لا يسعده اختيار واتهام بعض البلدان بالعنصرية ولهذا فقد امتنعنا عن التصويت على مشروعى القرارين A/36/L.34 و L.42 . وفي عزمنا على تحقيق نتائج عملية بشأن مسألة الفصل العنصرى يجب علينا أن نتوحد حتى لا نقلل من فعالية الأمم المتحدة .

السيد أدجوى (توفو) (الكلمة بالفرنسية) : في هذا العام أيضا تود حكومة توفو، كما كان عليه الحال في الماضي ، أن تعرب عن استيائها من سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها جنوب افريقيا .

ان شعب توفو سوف يؤيد دائما الشعب المناضل ضد النظام العنصرى في هريتوريا . ان الفصل العنصرى الذى قد أصبح فلسفة وجودية مضاد للطبيعة ومضاد لجوهر هذا الوجود ذاته . ان الوجود هبة أساسية لا ينهني أن ينال منه بسبب لون البشرة .

ان شعب جنوب افريقيا ممثلا في المجلس الوطنى الافريقي له الحق في الوجود والكرامة . ولهذا السبب فان وفدي قد صوّت لصالح مشاريع القرارات A/36/L.34 حتى A/36/L.49 . وجميع مشاريع القرارات تخلق الشروط الضرورية لهذا الوجود وهذه الكرامة .

لا بد من توجيه نداء الى المجتمع الدولى بأسره والى كافة الدول لانها سياسة الفصل العنصرى هذه . ولهذا فان وفد بلادى يتساءل بشأن صياغة الفقرتين ٤ و ١ من مشروعى القرارين A/36/L.37 و A/36/L.38 عما اذا كانت البلدان المشار اليها في هاتين الفقرتين هي الوحيدة التي تستحق التنديد . وفي هذا الشأن ان وفد بلادى يود أن يذكر بموقفه المبدئى المعروف جيداً . ان وفد بلادى يرى أنه ليس من الضرورى أن نذكر بلدانا باسمها اذا لم نكن نستطيع أن نقدم قائمة وافية بكافة البلدان التي يوجه اليها الاتهام . هذه مسألة عدالة وانصاف .

ولهذا السبب فان وفد بلادى امتنع عن التصويت على الفقرة ١ من مشروع القرار A/36/L.38 . ويرى وفد بلادى أن الفقرتين ٤ و ١ من مشروعي القرارين A/36/L.37 و L.38 يجب أن تكون صياغتهما مختلفة . ومن ثم فاننا نتحفظ على هاتين الفقرتين .

السيد د وراو ( الفلبين ) ( الكلمة بالانكليزية ) : صوت وفد بلادى مؤيدا لمشروع القرار A/36/L.42 . الا أنه اذا كان قد أجرى تصويت منفصل حول الفقرة السادسة من الديهاجة لأعربنا عن تحفظاتنا بشأنها .

السيد ابراهيم ( اندونيسيا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد اشترك وفدى في تقديم معظم مشاريع القرارات الخاصة بالفصل العنصرى وأيدها جميعا لأنه يوافق تماما على مقصد هذا وروحها .

الا أنه بالاضافة الى تحفظاته حول الفقرة ( ١ ) من منطوق مشروع القرار A/36/L.38 الذى أجرى عليه تصويت منفصل هذا الصباح يود وفدى أن يعرب أيضا عن تحفظاته بشأن بعض الفقرات الواردة في مشروعات القرارات التي تدين أو تشجب بطريقة انتقائية أعمال بعض البلدان ولا سيما الفقرتين ٣ و ١١ من منطوق مشروع القرار A/36/L.34 والفقرة السادسة من الديهاجة والفقرة الرابعة من منطوق مشروع القرار A/36/L.37 والفقرة السادسة من ديهاجة مشروع القرار A/36/L.42 . ولهذا فانه لو قد طرحت الفقرات المذكورة أعلاه لتصويت منفصل لامتنع وفدى عن التصويت عليها بالرغم من أننا نؤيد مشاريع القرارات من حيث الجوهر .

السيد فويريرو ( البرازيل ) ( الكلمة بالانكليزية ) : صوت وفد بلادى لصالح مشروعات القرارات ال ١٦ التي اعتمدت توا في اطار البند ٣٢ من جدول الأعمال بعنوان " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . وأود أن أذكر ، مع ذلك ، أنه فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.34 بعنوان " الحالة في جنوب افريقيا " ، نعتقد أن اللغة المستخدمة في بعض أحكامه كان يمكن أن تحسن بحيث تضمن أن تحظى بتأييد أوسع .

وفيمما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.37 بشأن فرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا لدينا شكوك حول اللغة المستخدمة فيه التي يمكن أن تحتجر مفرطة كما أن لدينا شكوكا حول نطاقه الذى يهدو أنه يتجاوز ما يتوقعه المرء من قرارات الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.38 الخاص بالتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا فاننا نرى أن بعض أحكامه كان ينبغي أن تصاغ بشكل أكثر توازنا .  
وبالنسبة للفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار يود وفدى مرة أخرى أن يبدى معارضة حكومتنا لأى نوع من التحالف العسكرى مع جنوب افريقيا .

السيد طالب (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : صوت وفد بلادى ، استجابة لنداء الواجب ، في صالح جميع مشروعات القرارات المتعلقة بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها جنوب افريقيا . وقد أراد وفدى بذلك أن يعبر مرة أخرى عن تضامنه مع شعب جنوب افريقيا وأن يعيد تأكيد ادانته لنظام الفصل العنصرى .  
وعلاوة على ذلك فان وفدى قد اشترك في تقديم معظم مشاريع القرارات التي قامت الجمعية العامة بالبت فيها منذ لحظات . ولم يتمكن وفدى من تأييد أو الاشتراك في تقديم جميع مشاريع القرارات حيث أن لديه عددا من التحفظات على صياغة بعض الفقرات التي يعتبرها تمييزية والتي لا يمكن أن يوافق عليها .

السيد هيبورن (جزر البهاما) (الكلمة بالانكليزية) : ان تصويت وفدى الايجابي على مشاريع القرارات A/36/L.34 وحتى L.45 و A/36/L.47 وحتى L.49 التي اعتمدت توا يمثل ويعزز من التزام حكومة جزر البهاما بالنضال العادل والمشروع للأقلية السوداء في الجنوب الافريقي ضد النظام غير الانساني للفصل العنصرى الذى أقرت الأمم المتحدة منذ مدة طويلة أنه جريمة ضد الانسانية ووصمة لكرامة وضمير البشرية .

ويدرك وفد بلادى أيضا أن العديد من الدول والمنظمات الخاصة تقوم الآن باعادة فحص التدابير الجماعية والمنفردة التي يمكن أن تتخذ لحمل جنوب افريقيا على ادراك أن العالم لا يمكنه أن يتسامح أكثر من ذلك مع الفلسفة النفاقية للباننوتستانت ومع أعمالها العدوانية ضد الدول المجاورة ومع جهودها من أجل زيادة قدرتها النووية .

الا أنه من المحيّر بالنسبة لوفد بلادى تلك الهيئات التي أقيمت خلال المناقشة العامة والتي تشير الى انعدام الاجماع على الرأى في أن القضاء الفعال على الفصل المنصرى وعلى الانتهاكات لحقوق الانسان يدعو أيضا الى تنفيذ تدابير عملية ضد نظام جنوب افريقيا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وبعد أن قلت ذلك فإن من المؤسف أن بعض البلدان والمجموعات الإقليمية تنتقي بصفة خاصة لتوجيه النقد اليها في هذا الصدد . وبالإضافة الى ذلك فانتني افترض ان صياغة بعض النصوص تجعل من المستحيل عطيا الحصول على التأييد العالمي الذي يجعل القضاء على هذه الجريمة الشنعاء حقيقة في المستقبل القريب .

وعلى الرغم من الاحباط الذي نشعر به ازاء العناد من جانب جنوب افريقيا والحاجة التي للبحث عن تدابير أكثر مساواة ، فإن حكومة بلادي تعرب عن الأمل في أن الحل الذي طال أمده لهذه المعضلة الخطيرة يمكن التوصل اليه بسبل سلمية كما هو منصوص عليه في الميثاق . وتود أن ترى هذه العناصر قد أكدت في النصوص المقبلة والحالية بشأن هذه المسألة .

وأخيرا فإن البهاما قد امتنعت عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.46 ، العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا لبعض الأسباب السابق ذكرها ولعدم التوازن في النص .

السيد سوارجسنج ( سورينام ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد صوّت وفد سورينام

لصالح مشروعات القرارات الخاصة بالبند ٣٢ من جدول الأعمال والتي تدّين سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا .

وبهذه الكيفية فإن وفد بلادي قد أعرب عن دعمه للمبادئ الواردة في مختلف القرارات المعتمدة من جانب الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالقرار الوارد في الوثيقة A/36/L.37 المعنون " العقوبات الشاملة والالتزامية

ضد جنوب افريقيا " فإن وفد بلادي يود أن يسجل في هذا الصدد أنه كان يفضل صياغة أخرى للفقرة الرابعة من منطوق القرار السالف الذكر . ولو كان هناك تصويت منفصل على هذه الفقرة لكان وفد بلادي قد امتنع عن التصويت .

السيد توريز ( شيلي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : لقد صوّت وفد شيلي لصالح معظم

مشاريع القرارات ، في هذا الصباح ، الخاصة بالبند ٣٢ من جدول الأعمال الخاص بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وقد قمنا بهذا لاننا نبغض أية ممارسات خاصة بالتمييز العنصرى .

ولكننا اضطررنا الى عدم تأييد بعض نصوص مشروعات القرارات التي عرضت هنا لأن لنا بعض التحفظات الخطيرة فيما يتعلق بالسؤال هل هذه النصوص تسهم بنجاح حقا في الكفاح ضد الفصل العنصرى .

ونود أولا ان نؤكد مجددا اننا ضد أفراد بعض الدول بذكرها بالاسم عند تناول مسألة التعاون مع جنوب افريقيا . ونود ان نعرب كذلك عن عدم اتفاقنا مع سياسة مطالبة بعض الدول أن تتخذ تدابير في غاية القسوة ضد جنوب افريقيا . لأننا نعتبر ان هذه ليست الوسيلة التي تتناسب مع نظام حر ، ولان اعتماد مثل هذه التدابير يقع ضمن اختصاص مجلس الأمن البحت .

واننا نشعر بالقلق نظرا للاشارة التي لا أساس لها الى ما يسمى بالاتفاق العسكرى المشترك الخاص بجنوب الاطلنطي والذي من المزعوم ان جنوب افريقيا ستشترك فيه . ووفد بلادى يرفض كدولة من امريكا اللاتينية أى تهمة من هذا النوع كما فعلت العديد من بلدان منطقتنا .

وأخيرا نود ان نبين اننا لا نوافق على صياغة بعض الاحكام الواردة في بعض مشروعات القرارات . والسبب في هذا هو اننا نعتقد ان الروح الذى ينبغى ان تكون وراء هذه المشروعات يجب ان تكون دائما السعي نحو توافق أوسع في الآراء ، للاشارة الى ان المجتمع الدولي يرفض العنصرية ويؤيد ان يقضي على نظام الفصل العنصرى .

السيد سانديجا ( بيرو ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد بيرو قد صوت لصالح

مشروعات القرارات حول البند ٣٢ من جدول الاعمال الخاص بسياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا وذلك طبقا لموقفنا الثابت الذى يرفض ويشجب نظام الفصل العنصرى القائم فى جنوب افريقيا .

ورغم ذلك فانه فيما يتعلق بمجمل القرارات التي اعتمدها الجمعية العامة بشأن هذا البند فان وفد بلادى يعرب عن بعض التحفظات المحددة حول فقرات بعض القرارات التي يندد فيها بالاسم ببعض الدول الأعضاء . اننا نعتقد ان هذا يمكن ان يفسر بأنه عمل انتقائي وبالتالي فانه تمييزى .

ان وفد بلادى يرى أيضا ان حل مشكلة الفصل العنصرى في جنوب افريقيا يجب ان يتم التوصل اليه من خلال الوسائل السلمية طبقا لاهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولهذا فان وفد بيرو لا يمانع أن يقبل الفكرة التي تسعى الى ايجاد حل للمشاكل الدولية عن طريق العنف .

السيد دي سيلفا ( سرى لانكا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان سرى لانكا قد صوتت لصالح جميع القرارات الواردة في شأن البند ٣٢ " سياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا " . وقد اشتركت في تقديم أربعة منها .  
وان تأييد سرى لانكا للقضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا معروف جدا وليس بحاجة الى التكرار هنا . الا ان وفد بلادى كان يفضل ألا تكون هناك اداة محددة بذكر الاسم لبعض الدول التي تقيم سرى لانكا معها علاقات دبلوماسية . ولهذا السبب فان سرى لانكا امتنعت عن التصويت المنفصل على الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار A/36/L.38 .  
ومع ذلك فان سرى لانكا صوتت لصالح جميع مشروعات القرارات .

السيد البورنوز ( اكوادور ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد اكوادور اخلاصا منه لسياسته الدائمة برفض أى نوع من أنواع التمييز العنصرى وبصفة خاصة ذلك الشكل المخزى الذى تنتججه سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا ، قد صوت لصالح كل مشروعات القرارات المقدمة في هذا البند والواردة في الوثائق من A/36/L.34 الى A/36/L.49 .  
ومع ذلك فان وفد بلادى يود ان يسجل الاعتبارات الآتية :  
أولا ، ان اكوادور رفضت دائما وبشدة الفصل العنصرى كجريمة ضد الانسانية وتمشيا مع الاتفاقية المناهضة للتمييز العنصرى كانت أول دول امريكا اللاتينية التي وقعت على الاتفاقية الدولية بشأن قمع ومعاقبة جريمة الفصل العنصرى القرار ٣٠٦٨ ( ٥ - ٢٨ ) .  
ثانيا ، ان حكومة اكوادور ليست لها علاقات رسمية ايا كانت مع حكومة جنوب افريقيا وتحجم عن تعزيز أى نوع من أنواع التجارة معها رغم نظامنا القائم على حرية التجارة . ولن نخرج جبهنا في منع ابرام صفقات بين جنوب افريقيا واكوادور .  
ثالثا ، طبقا للدستور السياسى لاكوادور الذى أقر باستفتاء شعبي في ١٩٧٨ فان هذه السياسة تم التصديق عليها كما يلي :

" مادة ٤ - ان دولة اكوادور تشجب كل انواع الاستعمار والاستعمار الجديد والتمييز والعزل العنصرى . واننا نعتزف بحقوق الشعوب في تحرير أنفسها من نظم القهر هذه " .  
" المادة ٩ - الفقرة ٤ تحظر أى تمييز على أساس الجنس أو اللون أو النوع أو اللغة أو الدين أو النسب أو الطبقة السياسية أو الاجتماعية أو المركز الاقتصادى أو المولد " .

رابعا ، اننا نوافق على معنى وفحوى مشروع القرار A/36/L.34 ولكننا نعتقد أن صياغة الفقرة ٣ من نطاق المشروع ليست عادلة ولا مناسبة ، ولذلك فاننا كنا سنمتنع عن التصويت لو أنها ادرجت في تصويت منفصل . وامتنعنا عن التصويت لنفس السبب على الفقرة الأولى من نطاق مشروع القرار A/36/L.38 .

خامسا ، فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.45 فقد أيدناه على أساس الفهم أنه لا يؤثر على مبدأ حرية الاعلام الوارد في الفقرة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لأن اكوادور تحترم كل الاحترام تلك الحرية وكذلك الممارسة الحرة لمهنة الصحافة وحرية الصحفيين في الدخول والخروج من بلدنا وفقا لمشيئتهم وفي التعبير عن آرائهم بحرية .

وفما يتعلق باعادة النظر في الحملة الاعلامية لتبثئة المجتمع الدولي لمناهضة الفصل العنصرى نؤيد هذا النص كنداء كذلك النداء الذى وجه الى جميع وسائل الاعلام في لجنة الاعلام فيما يتعلق بالمجالات الاخرى التي تحظى بالاولوية لأنشطة الأمم المتحدة ، ولمعلومات أكثر عن هذه المنظمة نفسها حتى يمكن ايلاء اهتمام اكبر من المجتمع الدولي لبلدان العالم الثالث لضمان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية \* .

السيدة كاسترو دى باريش (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : ان موقف كوستاريكا

ازاء الفصل العنصرى معروف تماما وتأكد مرارا وتكرارا عاما بعد عام كما تأكد موقفنا خلال التصويت على مشروعات القرارات بشأن الفصل العنصرى في جنوب افريقيا . وأود أن أذكر الجمعية العامة أن كوستاريكا شاركت بشكل فعال في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى منذ انشائها منذ سبع سنوات مضت ، ولقد اخذنا بمنصب نائب الرئيس خلال شهور كثيرة في مناسبات مختلفة ونوافق كما قيل هنا على أن الفصل العنصرى ينكر الجوهر الاساسى للانسان وأيدنا جميع مشروعات القرارات المقدمة الى الجمعية بشأن البند ٣٢ - باستثناء مشروع القرار A/36/L.46 - وقد امتنعنا عن التصويت على مشروع هذا القرار لأننا لا نوافق على تحديد بلد بعينه بالاسم وعلى تكريس نسيءه بالكامل لذلك البلد ولا نرى ان ذلك يسهم في اجراء دراسة ملائمة لهذا البند وهذا ما يهمننا قبل أى شيء آخر .

\* تولى الرئاسة السيد أورن (السويد) نائب الرئيس .

وفيما يتعلق بمشروعات القرارات الأخرى فقد صوتنا لصالحها ، لأننا نؤيد كافة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتخلص من الفصل العنصرى الذى يمثل جريمة ضد الانسانية - كما بينت الأمم المتحدة كسياسة تتبعها دولة وكأيد يولوجية فير انسانية . ورغم ذلك يجب أن نبين أننا لا نستطيع ان نتفق مع بعض الفقرات والمفاهيم الواردة في بعض مشروعات القرارات التي اعتمدت مثل A/36/L.34 ، A/36/L.37 ، A/36/L.38 ، A/36/L.42 و A/36/L.45 لأنها تتضمن عناصر لا نوافق عليها ولا تبدولنا أنها ملائمة ، ولا نستطيع أن نقبل صياغة فقرات معينة مثل الفقرتين الأولى والثانية من منطوق مشروع القرار A/36/L.38 . وقد امتنعنا عن التصويت المنفصل بشأن الفقرة الأولى من منطوق هذا المشروع لنفس السبب .

وعلى ذلك ، فان موقف كوستاريكا ازاء مختلف مشروعات القرارات يتفق مع موقفها من الاتجاه الى تحديد بلدان معينة بالذات . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.42 فلدينا تحفظات على الفقرة الخامسة من الديباجة التي نرى أنها غير ملائمة وعلى الفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرار ذاته .

ان الرياضة في كوستاريكا لا تدخل تحت ولاية الدولة ، ولذلك فاننا لا نستطيع أن نطسي موقفنا على المنظمات الرياضية فيما يتعلق بأنشطتها أو رحلاتها أو ما تبرمه من عقود . وعلى نفس النحو لا يمكن لكوستاريكا أن تقبل مشروعية طلب الدول بفرض بعض العقوبات والقيود على الأفراد حيث أن ذلك يعني انتهاكا لدستور كوستاريكا ولالاتزامات التي اخطلعت بها بلادى بمقتضى عهود واتفاقات تتعلق بحقوق الانسان ، فتلك حدود لا يمكن أن نتجاوزها حتى عندما نتناول مسألة سامية وعادلة كقضية مناهضة الفصل العنصرى .

ان كوستاريكا تستند في تحفظاتها على نقاط ثلاث : أولا ، الاشارة الى بعض العقوبات ضد الأفراد حيث ان ذلك يتناقض مع دستورنا السياسي . ثانيا ، تحديد بعض الدول بعينها لأنه من غير المقبول ان نشير فقط الى بعض الدول ونترك البعض الآخر . ثالثا ، ذكر اعلانات ومؤتمرات خارج نطاق الأمم المتحدة ، لأن هذه تعني في بعض الحالات أنها من قبيل الجهود الخاصة بالدعاية السياسية وانها تتضمن وثائق اعتمدت دون موافقة كوستاريكا مثل اعلان برلين أو اعلان مؤتمر باريس اللذين اشير الى اولهما في الفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرار A/36/L.45 واشير الى ثانيهما في مشروعى القرارين A/36/L.34 و A/36/L.41 .

ورغم تلك التحفظات ، فان كوستاريكا تعيد تأكيد تأييدها لجميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للقضاء على سياسة الفصل العنصرى ، في جنوب افريقيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطى الكلمة الى مندوب الجمهورية الديمقراطية الالمانية الذى يرغب في التحدث ممارسة لحق الرد .

السيد سكرويتز (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالروسية) : اشار ممثلان في تحليلهما للتصويت فيما يتعلق بالحلقة الدراسية الدولية بشأن الاعلام و دور وسائل الاعلام الجماهيرية في تصبئة الجهود الدولية لمناهضة الفصل العنصرى ، الى " برلين الشرقية " ولكنني أعرف مكانا واحدا يدعى " برلين الشرقية " وهو يقع بالقرب من مدينة نيويورك . وفيما يتعلق بالحلقة الدراسية فلا بد ان اذكر ان ذلك الحدث قد تم في برلين بالجمهورية الديمقراطية الالمانية كما يتضح ذلك من قراءة نص مشروع القرار A/36/L.45 بدقة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اختتمنا نظر البند ٣٢ من جدول الأعمال .

مواصلة نفاذ البند رقم ٣ (ب) من جدول الأعمال

وثائق تفويض الممثلين في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة : التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض (A/36/517/Add.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الأعضاء الى أن يلفتوا انتباههم الى مشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٢ من تقريرها ، في الوثيقة A/36/517/Add.1 . وأعطي الكلمة لممثل باكستان لتعليل تصويته .

السيد بيراشا (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بالتقرير الثاني للجنة وثائق التفويض فان وفد بلادى يود أن يسجل تحفظاته الرسمية المتعلقة بوثائق تفويض ممثلي سلطات كابول لاحتلال مقعد أفغانستان في هذه الدورة . ان هذا الموقف يتماشى مع الموقف المبدئي لباكستان الذي أعربت عنه في المحافل الدولية والذي مؤداه أن التدخل الأجنبي العسكري ضد سيادة واستقلال وسلامة أراضي دولة أخرى لا يمكن أن يبرر في أية ظروف ، وان مثل هذا التدخل يشكل انتهاكا لمبادئ الميثاق والمعايير المقبولة دوليا للسلوك الدولي .

ولذلك ، فان وفد بلادى يشاطر موقف وفود الصين ، وياپوا غينيا الجديدة ، والولايات المتحدة كما ورد في الفقرات ٥ ، ٦ ، ٨ من الوثيقة A/36/517/Add.1 ، التي تتضمن التقرير الثاني للجنة وثائق التفويض حول وثائق تفويض الممثلين في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة . ان وفد بلادى يود أن يوضح أيضا أن عدم اعتبار وفد باكستان أن من الضروري اثاره الاعتراض على وثائق تفويض وفد كابول يجب ألا يفسر بأى شكل من الأشكال بأنه اعتراف بنظام الحكم في كابول أو قبول للتدخل العسكري الأجنبي في أفغانستان . ومع مراعاة هذا التحفظ ، فان وفد بلادى يؤيد توصيات لجنة وثائق التفويض .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد اعتمدت لجنة وثائق التفويض مشروع القرار في الفقرة ٢ من تقريرها بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحدد حذوها ؟

أعتمد مشروع القرار (قرار ٣٦/٢٠٢٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن الوفود التي ترغب في تعديل مواقفها .

السيد بريندرجاست (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (

(الكلمة بالانكليزية) : أود أن أؤكد بايجاز حقيقة أنه رغم أن وفد بلادي لم يعترض على وثائق تفويض وفد أفغانستان فان هذا لا يعني أن حكومة بلادي تعترف بنظام بابرار كارميل كحكومة .

الآنسة دي بروين (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أفصح أنه وان كان وفد

بلادي لم يعترض على وثائق تفويض وفد أفغانستان فان هذا يجب ألا يفسر بأنه اعتراف من جانبنا بالنظام الحالي في أفغانستان الذي فرض من الخارج على الشعب الأفغاني .

السيد جرلونيك (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : ان حقيقة

أن وفد بلادي لم يعترض على وثائق تفويض وفد أفغانستان يجب أن ينظر اليها على أساس فهمنا لاختصاصات لجنة وثائق التفويض .

لقد كنا نرى دائما بأن هذه اللجنة تضطلع بمهمة فنية واحدة تتمثل في النظر في مدى صحة

وثائق تفويض الوفود من الناحية الرسمية . ونظرا لأننا لا نود أن يساء فهم موقفنا فيما يتعلق بنظام حكم بابرار كارميل فانني أود أن أسجل حقيقة أننا وان كنا لم نعترض على تقرير لجنة وثائق التفويض فان هذا لا يعني اننا نعترف بشرعية النظام الذي أقامه وأدامه تدخل خارجي .

السيد لوجوجلو (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد تركيا قد أيد باستمرار كل

قرارات الأمم المتحدة بشأن أفغانستان والتي تطالب بانسحاب القوات الأجنبية من ذلك البلد ونصرة حق شعب ذلك البلد في تقرير مستقبله دون تدخل خارجي .

ان موقف تركيا فيما يتعلق بوجود أفغانستان في الأمم المتحدة في هذا الوقت ينبغي فهمه

في هذا الاطار .

السيد خان (سنغافورة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي يضم صوته الى

البيان الذي أدلى به ممثل باكستان ويعرب عن تحفظه بشأن وثائق تفويض وفد نظام بابرار كارميل .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ٣ (ب) من جدول الأعمال .

البند ٧ من جدول الأعمال

الاعطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة : مذكرة الأمين العام (A/36/503)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة قد أحيطت علماً بالوثيقة A/36/503 التي تتضمن مذكرة الأمين العام ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد انتهينا من النظر في البند ٧ من جدول الأعمال .

البند ١ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/36/1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : من المعتاد للجمعية العامة أن تحيط علماً فقط بالتقرير السنوي للأمين العام ، الذي أشير إليه في هذه السنة باهتمام شديد في عدة مناسبات أثناء هذه الدورة . وما لم استمع أى اعتراض ، فاني سوف أعتبر أن الجمعية العامة ترضى في اتباع تلك الممارسة .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من النظر في البند ١ من جدول الأعمال .

البند ١١ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (٤/36/2)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تقرير مجلس الأمن عن الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٠ الى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨١ وارد في الوثيقة ٤/36/2 . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير مجلس الأمن ؟ وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا تكون الجمعية قد انتهت من النظر في البند ١١ من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ١٧ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية : (هـ) انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نظرا لعدم تقديم أي مرشحين ، فأنني أقترح أن تقرر الجمعية ارجاء انتخاب أعضاء مجلس محافظي صندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان غير الساحلية الى دورتها السابعة والثلاثين . فاذا لم أسمع أي اعتراض ، فأنني سوف أعتبر أن هذه هي رغبة الجمعية العامة . وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في البند ١٧ (هـ) من جدول الأعمال .

مواصلة نظر البند ١٨ (ز) ، (ح) و (ي) من جدول الأعمالتعيينات لملء الشواغر في هيئات فرعية وتعيينات أخرى

- ( ز ) تعيين ستة أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة : مذكرتان من رئيس الجمعية العامة (A/36/698/Rev.1 و Rev.1/Add.1)
- ( ح ) تعيين أعضاء لجنة مراقبة السلم : مذكرة من الأمين العام (A/36/611)
- ( ي ) اقرار تعيين المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية : مذكرة من الأمين العام (A/36/816)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن ننتقل الى البند ١٨ ( ز ) من جدول الأعمال ، الذي يتناول الشواغرفي وحدة التفتيش المشتركة . انني أوجه انتباه الأعضاء الى الوثيقتين Rev.1/Add.1 و A/36/698/Rev.1 .

والنتيجة للمشاورات بما في ذلك المشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الامين العام للامم المتحدة بصفته رئيسا للجنة التنسيق الادارية أمكنني وضع هذه القائمة من المرشحين لتعيينهم كأعضاء في وحدة التفتيش المشتركة لمدة خمس سنوات تبدأ في الاول من كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ :

السيد مارك ألن ( المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية )  
السيد الكسندر سرجيفيتش أفيموف ( اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ) ، السيد  
تومان هوتاغالونج ( اندونيسيا ) ، السيد محمد صلاح الدين ابراهيم ( مصر ) ، السيد  
ناصر قدور ( الجمهورية العربية السورية ) ، السيد نورمان ويليامز ( بنما ) .  
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هؤلاء المرشحين ؟  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : بهذا نكون قد انتهينا من النظر في  
البند ١٨ ( ز ) من جدول الأعمال .  
ننتقل الآن الى البند ١٨ ( ح ) من جدول الاعمال والذي يتعلق بتعيين أعضاء  
لجنة مراقبة السلم التي أنشأتها الجمعية العامة في ٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٥٠ بموجب  
قرارها ٣٧٧ ألف ( د - هـ ) .

ان الأعضاء الاثني عشر الحاليين في اللجنة من تشيكوسلوفاكيا وفرنسا وهندوراس  
والهند واسرائيل ونيوزيلندا وباكستان والسويد واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية  
والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الامريكية وأوروغواي  
وفترة العامين لكل هؤلاء الاعضاء سوف تنتهي في ٣١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٨١ .  
ممثلة الكويت طلبت الكلمة وأعطيتها ايها .

الآنسة ملاح ( الكويت ) ( الكلمة بالانكليزية ) : يود وفد بلادي أن يقترح  
بشكل رسمي تأجيل بحث هذا البند حتى الخد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): وفقا للمادة ٧٨ من اللائحة الداخلية للجمعية العامة

- اقترح تأجيل بحث هذا البند حتى الغد .
- وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى البند ١٨ (ى) من جدول الأعمال .

ان الأمين العام في مذكرته المتعلقة باقرار تعيين المدير التنفيذي لصندوق الامم المتحدة الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ، الوثيقة A/36/816 يبيّن أنه لا يقدم أى تعيين الى الجمعية العامة لاقراره .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر أن تحيط علما بالوثيقة A/36/816 ؟

• وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ذلك ينهي بحثنا للبند ١٨ (ى) من جدول

الأعمال .

### البند ١٣ من جدول الأعمال

تقرير محكمة العدل الدولية (A/36/4)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان تقرير محكمة العدل الدولية الذى يغطي الفترة

من أول آب/اغسطس ١٩٨٠ الى ٣١ تموز/يوليه ١٩٨١ وارد في الوثيقة A/36/4 .

- اقترح أن تقرر الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير .
- وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك نكون قد انتهينا من بحث البند ١٣ من

جدول الأعمال .

مواصلة النظر في البند ١٢ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي :

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (A/36/691/Add.2 and Corr.1)(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/36/834)مواصلة النظر في البند ٦٩ من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :

١٢ ' تقرير اللجنة الثانية (A/36/694/Add.1)٢٠ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/36/714)(د) التصنيع :١٢ ' تقرير اللجنة الثانية (A/36/694/Add.4)٢٠ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/36/829)(هـ) العلم والتكنولوجيا للتنمية(و) الموارد الطبيعية :١٠ ' تقرير اللجنة الثانية (A/36/694/Add.5)٢٠ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/36/827)(ز) مشاكل الأغذية : تقرير اللجنة الثانية (A/36/694/Add.6)(ط) إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة : تقرير اللجنة الثانية

(A/36/694/Add.8)

(ي) البيئة١٠ ' تقرير اللجنة الثانية (A/36/694/Add.9)٢٠ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/36/822)(س) مؤتمر الأمم المتحدة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

(ع) مؤتمر الامم المتحدة المعنى بأطل البلدان نموًا

١، تقرير اللجنة الثانية (A/36/694/Add.12)

٢، تقرير اللجنة الخامسة (A/36/828, A/36/830)

مواصلة النظر في البند ١٧ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية :

(أ) انتخاب خمسة عشر عضوا لمجلس التنمية الصناعية

البند ٧٠ من جدول الأعمال

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية : تقرير اللجنة الثانية (A/36/812)

البند ٧٢ من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوتية في حالات الكوارث :

(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزءان ٢٩) (A/36/737 and Add.1)

(ب) تعديلات (A/36/L.57)

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/36/795)

السيد ولد سيد أحمد (موريتانيا) مقرر اللجنة الثانية قدم تقريره هذه اللجنة

(A/36/691/Add.2 and Corr.1, A/36/694/Add.1, 4, 5, 6, 8, 9 and 12, A/36/812 and A/36/737 and Add.1)

ثم تحدث كما يلي :

السيد ولد سيد أحمد (موريتانيا) مقرر اللجنة الثانية : يشرفني أن أعرض على

الجمعية العامة تقارير اللجنة الثانية حول البنود ١٢ و ٦٩ و ٧٠ و ٧٢ من جدول الأعمال . وقد

صدرت هذه التقارير في الوثائق التالية الموجودة أمام المندوبين : A/36/691/Add.2 and Corr.1,

A/36/694/Add.1, 4, 5, 6, 8, 9 and 12, A/36/812 and A/36/737 and Add.1.

أود أن الفت الانتباه الى أخطاء مطبعية في اثنتين من هذه الوثائق ، هما  
 A/36/694/Add.5 و A/36/737/Add.1 . ففي الوثيقة الأولى ، في الفقرة الخامسة يجب حذف اسم  
 " منغوليا " في السطر الرابع من النص الانكليزي . وفي الوثيقة الثانية ، في الفقرة ١٧ يجب حذف  
 اسم " هندوراس " وابداله باسم " المجر " في قائمة الوفود التي صوتت ضد مشروع القرار  
 . A/C.2/36/L.117/Rev.3

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ما لم يكن هناك مقترح بمقتضى المادة ٦٦ من  
 اللائحة الداخلية لبحث هذه التقارير فستقتصر البيانات على تعليقات التصويت .  
وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان مواقف الوفود فيما يتعلق بمختلف التوصيات للجنة  
 الثانية قد أوضحت في اللجنة وهي ترد في المحاضر الحرفية ذات الصلة .  
 أود أن اذكر الأعضاء ان الجمعية العامة ، بموجب المقرر 34/401 ، توافق على انه عند ما  
 يبحث مشروع قرار في لجنة رئيسية وفي الجمعية العامة يجب على الوفد ، مهما أمكن ذلك ، ان يعلل  
 تصويته مرة واحدة فقط ، اى اما في اللجنة أو في الجمعية ما لم يكن تصويت الوفد في الجمعية العامة  
 مختلف عن تصويته في اللجنة .

أود أيضا ان اذكر الأعضاء انه وفقا للمقرر 34/401 يجب ألا تتجاوز تعليقات التصويت عشر  
 دقائق وأن يدلي بها الوفود من مقاعدهم .

أدعو الأعضاء الى أن يسترعوا انتباههم الى الجزء الثالث من تقرير اللجنة الثانية بشأن  
 البند ١٢ من جدول الأعمال فيما يتعلق بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ويرد تقرير اللجنة  
 الثانية في الوثيقة A/36/691/Add.2 .

سوف تتخذ الجمعية الآن مقررات بشأن توصيات اللجنة الثانية الواردة في الفقرتين ٧ ، ٨

من تقريرها الوارد في الوثيقة A/36/69L/Add.2 و Corr.1 .

ان مشروع القرار الوارد في الفقرة ٧ معنون " السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية فسي

الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى المحتلة " . ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار

المالية والادارية لمشروع القرار هذا واردة في الوثيقة A/36/834 .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل .

### اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ،

البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية

السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، غابون ،

غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا

بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،

ايران ، العراق ، ساحل العاج ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية

الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديفا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ،

نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،

البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية

السمودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ،

سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ،

تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا  
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
 الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ،  
 أروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .  
المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ،  
 فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، غواتيمالا ،  
 ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، ليبيا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ،  
 نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا  
 الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٤ عن التصويت (قرار ٣٦ /

١٢٣) \*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان اللجنة الثانية توصي أيضا باعتماد مشروع  
 المقرر الوارد في الفقرة ٨ من تقريرها . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع المقرر  
 هذا ؟

اعتمد مشروع المقرر

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لمندوب شيلي الذي طلب الكلام

لتعليق التصويت .

السيد بازان (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : لقد صوت وفد شيلي لصالح مشروع القرار

الخاص بالسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى  
 المحتلة ، وذلك لاننا متفقون مع الهدف الجوهرى لهذا النص . ورغم ذلك نود أن نقول لـ أن  
 الفقرة الاولى من هذا المنطوق تم التصويت عليها بصورة منفصلة لما أيدناها . ان هذا الحكم يبدو  
 مبالغا فيه .

(\*) بعد ذلك ابلغ وفد اليونان وساموا الامة بانهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الثانية الذى يتناول البند ٦٩ من جدول الأعمال ككل ، والمعنون " التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى " . ان التقرير وارد في الوثيقة A/36/694/Add.1.

لن تبت الجمعية في مشروعات القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٤٣ من تقريرها .

مشروع القرار الأول المعنون " التعاون بين الامم المتحدة والوكالة الخاصة بالتعاون الثقافي والتقني " اعتمده اللجنة بدون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة أيضا تعتمده ؟  
اعتمد مشروع القرار الأول (قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثاني المعنون " التدابير المحددة المتعلقة بالاحتياجات والمشاكل الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية " . لقد طلب اجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة (١) من المنطوق .

#### اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا ، الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كولومبيا ، كوستاريكا ، تشيكوسلوفاكيا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غرينادا ، غواتيمالا ، هندوراس ، هنغاريا ، اندونيسيا ، العراق ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ملاوى ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، نيبال ، النيجر ، بنما ، باراغواى ، بيرو ، بولندا ، رواندا ، سنغافورة ، اسبانيا ، سرى لانكا ، تايلند ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : انغولا ، الهند ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، موزامبيق ،  
 نيجيريا ، باكستان ، سان تومي وبرينسيبي ، سيراليون .

الممتنعون : الجزائر ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، بورما ، كندا ،  
 شيلي ، الصين ، الكونغو ، قبرص ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،  
 الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية  
 المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،  
 ايسلندا ، ايران ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،  
 اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، موريتانيا ، المغرب ،  
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، عمان ، بابوا غينيا الجديدة ،  
 الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، سانت لوسيا ، المملكة العربية  
 السعودية ، السنغال ، الصومال ، السودان ، سورينام ، السويد ،  
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة  
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،  
 اليمن ، يوغوسلافيا .

اعتمدت الفقرة ( ١ ) من المنطوق بأغلبية ٥٩ صوتا مقابل ٩ أصوات وامتناع ٦٦ عن التصويت\*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن أطرح عليكم للتصويت مشروع القرار الثاني برمته .

ولقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ،

\* بعد ذلك أبلغ وفدا ايران وتايلند الأمانة بأنهما كانا ينويان التصويت معارضين ؛

ونوى وفود بنين ومصر وموزامبيق وساموا الامتناع عن التصويت .

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ،  
بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،  
تشاد ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كينيا ، قبرص ،  
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،  
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ،  
فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،  
جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ،  
غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ،  
اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل  
العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو  
الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ،  
لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،  
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،  
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، بنما ، بابوا  
غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،  
رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية  
السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،  
السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،  
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا  
الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات  
العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،  
جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ،  
اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ،  
زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : بورما ، شيلي ، الهند ، لبنان ، باكستان ، سيراليون .

اعتمد مشروع القرار الثاني ككل بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٦ عن التصويت

(قرار ١٧٥ / ٣٦) \*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تأتي الآن الى مشروع القرار الثالث المعنون "توسيع

مرافق المؤتمرات للجنة الاقتصادية لافريقيا بأديس ابابا" . ان الآثار المالية والادارية لهذا المشروع

واردة في الفقرة ٣ من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/36/714 .

لقد اعتمد مشروع القرار الثالث في اللجنة بدون تصويت . هل لي أن اعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (قرار ١٧٦ / ٣٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الرابع معنون "عقد النقل والاتصالات

في افريقيا" . ان الآثار المالية والادارية لهذا المشروع واردة في الفقرة ٦ من الوثيقة A/36/714 .

لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الرابع دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (قرار ١٧٧ / ٣٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الخامس المعنون "مراكز البرمجيات

والتخطيط التنفيذي على الصعيد المتعدد الجنسية" اعتمده اللجنة بدون تصويت . هل لي أن أعتبر

أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ١٧٨ / ٣٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار السادس بعنوان

"العلاقات بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية" . لقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون

تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحذو حذوها ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١٧٩ / ٣٦)

\* بعد ذلك أبلغ وفد ساموا الأمانة انه كان ينوي التصويت مؤيدا ؛ ونوى وفد ايرلان

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السابع المعنون " تدابير خاصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في افريقيا في الثمانينات " تم اعتماده في اللجنة بدون تصويت . هل لي أن أعتبر أنه قد اعتمد أيضا في الجمعية العامة ؟  
اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٣٦ / ١٨٠ )

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد أوصت اللجنة الثانية باعتماد مشروع مقرر وارد في الفقرة ٤٤ من تقريرها . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمده ؟  
اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل البرازيل الذي طلب أن يتحدث لتعليق تصويته .

السيد فويريرو (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوتت البرازيل لصالح الفقرة ( ١ ) من المنطوق ولصالح مشروع القرار الثاني بكامله ، كما هو وارد في الوثيقة A/36/694/Add.1 . انني أود أن اؤكد هنا من جديد اعتقادنا بأن عدم الوصول الى البحر يشكل مشاكل بالنسبة للتنمية الاقتصادية في البلدان غير الساحلية النامية . ان الاتفاقات الثنائية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور يمكنها أن تخفف من هذه المشاكل .  
ان الاتفاقات التي عقدتها البرازيل مع جاراتها من البلدان غير الساحلية انما تضمن لها حرية الوصول الى البحر وحرية العبور .

أنتقل الآن الى مشروع القرار السادس وأود أن أقول انه في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، فان الوفد البرازيلي علّق على الموضوع في الجلسة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وان بياننا لا يزال ثابتا بكامله . وتوقعنا أن تجرى مناقشة مستفيضة للسألة في الجمعية العامة . واننا لا نتفق تماما مع آراء المدير العام كما أعرب عنها في الوثيقة E/1981/65 ، كما أننا لسنا متفقين تماما مع آرائه التي وردت في الوثيقة المقدمة الى الجمعية العامة (A/36/571) .

وبالاضافة الى ذلك ان الوفد البرازيلي قد شعر أنه ردا على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨١/٥١ ، فان الحكومة البرازيلية كانت ستستشار رسميا في هذا الموضوع . وقد قدمت ايضا حات ، واننا نتشاور رسميا الآن مع الأمين العام بشأن نقطة معينة لتفادي أوجه سوء التفاهم في المستقبل .

واسمحوا لي أن أوضح أنه ليست هناك صعوبة فيما يتعلق بالأهداف الواضحة والمحددة لبرنامج العمل فيما يتعلق بالصلاات "لزيادة وتحسين قدرة المجتمع الدولي على الاعداد لمستقبل الانسانية . " وفي هذا الاطار ، فاننا نرحب ببرنامج العمل ، وهذا هو السبب الذي من أجله شاركنا نفي توافق الآراء بشأن هذا القرار .

ومع ذلك ، فاننا نتشكك في بعض الافتراضات حول "الاتجاهات الضارة في مجالات البيئة والموارد البشرية " اذا ما طبقت هذه الاتجاهات خارج حدود سلطات الحكومات . واننا لا نقبل ، على سبيل المثال ، المفهوم الذي يقول انه " في الدول النامية تكون أكثر التهديدات حدة " .

وفي هذا الصدد ، فاننا نتساءل : هل سباق التسليح ومواجهات الدول العظمى مبادرة من البلدان النامية ؟ أليس من الواضح أن الهيكل الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية المسؤول عن زيادة خطورة مشاكل التخلف والفقير التي يعتبر القضاء عليها لب كل المحاولات لتحسين مستوى المعيشة ؟

ومع ذلك ، فاننا نشعر بأن المدير العام يجب أن يوافق ويعترف بهذه الحقائق . واسمحوا لي بأن أؤكد في هذا الاطار أن الفقرة الأخيرة من ديباجة القرار الذي اعتمدها والتي نعترف فيها بأن اعداد استراتيجيات وسياسات وطنية متكاملة هو من صلاحيات الحكومات وليس كما هو متضمن في البند (ب) من الفقرة ١٣ للملحق الخاص بالوثيقة A/36/571 ان تلك الفقرة تقع خارج نطاق الصلاحيات الحكومية .

ان حكومة البرازيل لا تتفق مع بعض المفاهيم الأخرى كذلك المتعلقة "بالمسؤولية الشاملة" و "المسؤولية الدولية" التي أشير اليها في نفس الوثيقة . ان هذه الأمور تتجاوز بوضوح اطار برنامج العمل المقترح ، واننا نأمل في أن أى منظمة دولية أو أية أمانة لن تتسرع في مثل هذه الأعمال التي لم تعالج على الصعيد الدولي .

ان الحكومة البرازيلية تتوقع أن تستشار على أساس الفقرة ١ (ب) من منطوق القرار الذى اعتمد الآن ، وسوف نطور أفكارنا في هذا الموضوع .

ومع ذلك ، فاننا نود أن نسجل ، كما فعلنا في المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، بعض التحفظات فيما يتعلق ببعض المقومات المنطقية لبرنامج العمل الذى خول الآن الأمين العام باتباعه . ان الحكومة البرازيلية سوف تشير اليها في المستقبل القريب حينما تتشاور .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو الآن الأعضاء للانتقال الى تقرير اللجنة الثانية

حول البند ٦٩ (د) من جدول الأعمال والمعنون "التصنيع" ، والذى يوجد في الوثيقة A/36/694/Add.4 .

سوف تتخذ الجمعية الآن مقررات بشأن مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية في

الفقرة ٩ من تقريرها (A/36/694/Add.4) .

ان مشروع القرار الأول يتعلق بمراجعة قوائم الدول المؤهلة لعضوية مجلس الانماء الصناعي . وقد اعتمد دون تصويت في اللجنة الثانية . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (قرار ٣٦/١٨١)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني بعنوان "التعاون الانمائي

الصناعي" . وان الآثار المالية والادارية لمشروع القرار هذا واردة في الوثيقة A/36/829 . وان اللجنة الثانية قد اعتمدت مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٣٦/١٨٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا بحث البند ٦٩ (د) من

جدول الأعمال .

والبند الثاني على جدول أعمالنا يتعلق بانتخابات لملء الشواغر في هيئات فرعية .

نبدأ أولاً بانتخاب ١٥ عضواً لمجلس الانماء الاقتصادي لاستبدال هؤلاء الذين تنتهي مدة

عملهم في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ .

وان الأعضاء الخمسة عشر الذين انتهت مدتهم هم : استراليا ، بوروندي ، الصين ، جمهورية

المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، العراق ، ماليزيا ، مالطة ، المكسيك ، نيجيريا ، بنما ، بولندا ،

توغو ، تركيا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . وان هؤلاء الأعضاء مؤهلون

لاعادة الانتخاب فوراً .

وأود أن اذكر الأعضاء بأنه بعد الفتح من كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ فان الدول التالية

سوف تظل أعضاء في مجلس الانماء الصناعي : الأرجنتين ، استراليا ، بلجيكا ، البرازيل ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، كوادور ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية

الالمانية ، غينيا ، الهند ، اندونيسيا ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، مدغشقر ، منغوليا ، المغرب ،

هولندا ، باكستان ، رومانيا ، سرى لانكا ، السويد ، سوازيلند ، ترينيداد وتوباغو ، اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الولايات المتحدة الامريكية ، زامبيا . ومن ثم فان هذه الدول

الثلاثين ليست مؤهلة للانتخاب .

واسمحوا لي بأن اذكر الأعضاء ، انه بموجب المقرر ٣٤ / ٤٠١ ، وافقت الجمعية العامة على

أن تستغني عن الانتخاب السري للأعضاء للهيئات الفرعية حينما يكون عدد المرشحين مطابقاً لعدد

المقاعد الشاغرة ما لم يطلب وقد اجراء تصويت على الانتخاب المطلوب .

وأود أن اعلن ان رؤساء المجموعات الاقليمية قد اخطرونني بالمرشحين التالية اسماؤهم :

بالنسبة للمقاعد الستة الخاصة بالقائمة ألف : افغانستان ، الصين ، العراق ، ليسوتو ، ليبيريا ،

ماليزيا ، وسيراليون .

وبالنسبة للمقاعد الخمسة للقائمة با : استراليا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اسبانيا ،

تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

والنسبة للمقاعد الثلاثة للقائمة جيم : المكسيك ، بنما ، وفنزويلا .

ولمقعد واحد للقائمة دال : بولندا .

فيما يتعلق بالمقاعد الستة للقائمة ألف ، فان عدد المرشحين الذين صودق عليهم لشغل

الشواغر الافريقية مطابق لعدد المناصب الشاغرة . ومع ذلك ، فانه بالنسبة للثلاثة شواغر الآسيوية

قد أخطرتني انه " رغم ان مرشحي افغانستان وماليزيا قد اعتمدتهما المجموعة الآسيوية ، فان المجموعة

لم تتوصل الى اتفاق بشأن قائمة المرشحين " .

وحيث أن عدد المرشحين من القائمة ألف للثلاثة مقاعد الافريقية الشاغرة ، والمرشحين من

القوائم باء و جيم ودال يطابق المناصب الشاغرة في هذه المجموعات ، فاني اعلن انتخاب المرشحين

التالية اسمائهم كأعضاء في مجلس الانماء الصناعي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في الفاتح من كانون الثاني /

يناير ١٩٨٢ : استراليا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ليسوتو ، ليبيريا ، المكسيك ، بنما ،

سيراليون ، اسبانيا ، تركيا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وايرلندا الشمالية ، وفنزويلا .

واستميح أعضاء الجمعية عذرا ويبدوان ثمة خطأ في مذكراتي . انها تتضمن اسم بولندا عن القائمة دال ولكن من المقترح أن يكون المقعد لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . أرجو من رئيس المجموعة الممثلة في القائمة دال أن يبلغ الجمعية العامة بمرشح المجموعة — بولندا أم بجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

السيد بينا (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : المرشح من جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لتفادى أى سوء للفهم سوف أقرأ قائمة البلدان التي انتخبت الآن أعضاء للفترة الجديدة وهم استراليا وجمهورية المانيا الديمقراطية وليسوتو وليبيريا والمكسيك ونما وسيراليون واسبانيا وتركيا وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وفنزويلا .

وحيث ان القائمة " أ " تتضمن مرشحين أكثر من الشواغر المخصصة للمجموعة الاسيوية ، فسوف تجرى الجمعية العامة اقتراعا للمجموعة . ووفقا للتقليد المتبع فان العدد المطلوب من المرشحين الذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وليس اقل من الغالبية المطلوبة سيحتسبون منتخبين . واذ ما حدث تساوى في الأصوات فسيجرى اقتراع مقصور على اولئك المرشحين الذين حصلوا على عدد مساو من الأصوات .

فهل لي ان أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تتبع هذه الممارسة ؟

قد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سيتم الآن توزيع بطاقات الاقتراع . وأطلب من أعضاء الجمعية ان يستخدموا البطاقات الخاصة بالاقتراع فقط وان يكتبوا أسماء البلدان الثلاثة التي يريدون ان يصوتوا لصالحها . وسوف تعتبر بطاقات الاقتراع التي تحتوى على عدد أكبر من ذلك باطلية .

وأذكر الأعضاء بأن البلدان الاسيوية التالية سوف تبقى أعضاء في المجلس حتى يحل

الأول من حزيران / يونيه عام ١٩٨٢ . ومن ثم فهي ليست مؤهلة لأن تدرج ضمن هذا الاقتراع وهي : الهند ، اندونيسيا ، منغوليا ، باكستان ، سرى لانكا .  
 اذكر الأعضاء أيضا بأن المرشحين الأربعة الذين رشحتهم المجموعة للمقاعد الثلاثة هي أفغانستان والصين والعراق وماليزيا .  
 طلب ممثل أفغانستان الكلمة . واذكره اننا بصدد الاقتراع وانه يجب الا يدلي بأى بيان ما لم يتعلن بالاقتراع نفسه .

السيد زريف (افغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : أود غقط ان اسأل في نقطة ايضا حية . لقد اشترتم الى بيان من رئيس مجموعة البلدان الاسيوية واطلب منكم ان تتلو علينا الرسالة مرة أخرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يسعدني ان أفعل ذلك . ان رئيس المجموعة الاسيوية أبلغني " انه على الرغم من ان مرشحي افغانستان وماليزيا قد ايدتهما المجموعة الاسيوية فانها لم تستطع ان تتوصل الى قائمة متفق عليها بالمرشحين " .

السيد بليكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : قبل بدء التصويت هل يمكنني ان اتقدم باستيضاح ؟ ما هي المجموعة التي نصوت لها - ألف ، باء ، جيم أو دال ؟

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يؤسفني أن أقول ان المندوب ليس لديه رؤية واضحة ان قد انتخبنا بالفعل أعضاء المجموعة الافريقية الذين يندرجون تحت القائمة ألف وكذلك شغلنا الشواغر في القوائم باء ، جيم ، دال . ونصوت الآن على المرشح الآسيوى من القائمة ألف حيث ان عدد المرشحين يتجاوز عدد المقاعد . وذلك يجعل التصويت ضروريا .

السيد بليكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : هل يعني ذلك انه ستكون هناك مجموعة داخل مجموعة أخرى ؟

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد فهمت انه تم الاتفاق وان رأى المستشار القانوني أيضا هو انه حيث ان عدد البلدان الافريقية من القائمة ألف يطابق عدد المقاعد المتاحة فانه يمكن انتخابهم بصورة صحيحة دون الاضرار بانتخاب الأعضاء الآسيويين من القائمة ألف . رئيسي الواقع - وكما يذكر ممثل الاتحاد السوفياتي - ان الجمعية قد انتخبت بالفعل هؤلاء الأعضاء الافريقيين . ولكن ، وكما قلت ، ثمة أربعة مرشحين للمقاعد الثلاثة التي ينبغي ملؤها بالأعضاء الآسيويين من القائمة ألف . وقد اشرت الى رسالة من رئيس المجموعة الآسيوية - وليست من المجموعة الافريقية الآسيوية - تبين ان المجموعة الآسيوية لم تتمكن من التوصل الى قائمة متفق عليها بالمرشحين في حين استطاعت المجموعة الافريقية ان تصل الى ذلك .

السيد بليكو (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : حسب ما أفهم ، ان المجموعة ألف تشمل ، علاوة على البلدان الآسيوية والافريقية ، يوغوسلافيا . فاين توضع يوغوسلافيا ؟ وما رأى المستشار القانوني في هذا الشأن ؟

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انا وافق الممثلون سأعود الى السؤال عن يوغوسلافيا بعد التشاور مع المستشار القانوني . وانا وافق الأعضاء يمكننا أن ندرج في الاقتراح الذي بدأنا به من أجل انتخاب شاغلي المقاعد الآسيوية . وأما في الآن الرسالة الى رئيس الجمعية الآسيوية من رئيس المجموعة ، الممثل الدائم لباكستان . وللايضاح سوف اطلبها عليكم كاملة :

” بصفتي رئيسا للمجموعة الآسيوية لشهر تشرين الثاني / نوفمبر ( ١٩٨١ ) ، فانني أتشرف بأن ابلغكم بأنه بالنسبة للمقاعد الثلاثة الشاغرة في مجلس التنمية الصناعية أعلنت البلدان التالية ترشيحها وهي افغانستان والصين والبرازيل وماليزيا . وعلى الرغم من ان المجموعة الآسيوية هي التي قامت بترشيح ممثلي أفغانستان وماليزيا الا انها لم تصل الى قائمة متفق عليها بالمرشحين لمجلس التنمية الصناعية . ونظرا لهذا ، فان الأمر قد يتطلب اجراء انتخاب غير مفيد للمرشحين الآسيويين الأربعة للمقاعد الآسيوية الثلاثة . ولذلك أرجوان تشجع الجمعية في عملية الاقتراع . ”

بدعوة من الرئيس قام السيد جالكا (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) والسيد

كابيلو (باراشواى) والسيد هاتينغا فانت سانت (هولند) بفرز الأصوات .

اجرى الانتخاب بالاقتراع السرى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نوقف الجلسة لمدة وجيزة ريثما تحصى أصوات

الاقتراع .

أوقفت الجلسة الساعة ١٧/٢٠ واستؤنفت في الساعة ١٧/٤٠.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نتيجة التصويت على النحو التالي :

١٤٧	<u>عدد بطاقات الاقتراع</u>
صفر	<u>عدد البطاقات الباطلة</u>
١٤٧	<u>عدد البطاقات الصحيحة</u>
١	<u>المتتمون عن التصويت</u>
١٤٦	<u>عدد الذين أدلوا بأصواتهم</u>
٧٤	<u>الأغلبية المطلوبة</u>
	<u>عدد الأصوات التي حصل عليها كل من :</u>

١٢٠	<u>الصين</u>
١١٦	<u>المراق</u>
١١٣	<u>ماليزيا</u>
٥١	<u>افغانستان</u>
١	<u>بوتان</u>
١	<u>نيبال</u>

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الدول الثلاث التالية من القائمة ألف نظراً

الى حصولها على الأغلبية المطلوبة قد انتخبت أعضاء في مجلس إدارة التنمية الصناعية لمدة ثلاث سنوات تبدأ في أول كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ وهي : الصين والمراق وماليزيا .  
ونياًة عن الجمعية العامة أود أن أتقدم بالتهنئة للبلدان التي انتخبت أعضاء في مجلس إدارة التنمية الصناعية ، كما أشكر فارزي الاصوات على مساعدتهم في هذا الانتخاب .  
وبهذا نكون قد انتهينا من بحث البند ١٧ ( أ ) من جدول الأعمال .

أدعو الأعضاء الآن الى الانتقال الى تقرير اللجنة الثانية حول البند ٦٩ (د) من جدول الأعمال المتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية و ٦٩ (و) المتعلق بالموارد الطبيعية ان التقرير وارد في الوثيقة (A/36/69/Add.5). سوف تتخذ الجمعية الآن مقرراً بشأن توصيات اللجنة الثانية الواردة في ذلك التقرير .

تحت البند الفرعي (د) توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٢ من تقريرها والمعنون " جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية " . ان الأشار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار هذا واردة في الفقرة الثالثة من تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة (A/36/827) .

ولقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت . هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة تود أن تحذو بنفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٦/١٨٣) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كذلك توصي اللجنة الثانية في الفقرة ١٣ من تقريرها باعتماد مشروع المقرر الأول المعنون " تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية " . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تعتمد مشروع المقرر الأول ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في الفقرة ١٣ من التقرير كذلك توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع المقرر الثاني تحت البند ٦٩ (و) من جدول الأعمال والذي يقتضاه تحييط الجمعية العامة علماً بتقرير الأمين العام عن المساعدة الانمائية المتعددة الأطراف لاستكشاف الموارد الطبيعية .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة تعتمد مشروع المقرر الثاني ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ومرة أخرى فيما يتعلق بالبند ٦٩ (د) من جدول الأعمال ، أود أن ألفت انتباه الجمعية الى تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة (A/36/827) في الفقرة ٤ من ذلك التقرير قررت اللجنة الخامسة دون اعتراض التوصية باعتماد مشروع القرار المننون "جهاز الأمم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية". عمل لي أن اعترض ان الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا ؟  
اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٦/١٨٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل المملكة المتحدة الذي طلب الإدلاء ببيان لتحميل موقف عدد من الوفود .

السيد بويد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية . ان المجموعة والدول الاعضاء فيها قد بينت في ٩ تشرين الأول/ اكتوبر في اللجنة الثانية ان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أهم البنود الواردة في جدول أعمال الدورة السادسة والثلاثين ولقد شاركت دول المجموعة بشكل فعال ، ونرجو أن يكون بناء في المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع في هذه الدورة .  
ويسعدنا أن هناك تقدما كبيرا تم اعرازه ، وانه قد أمكن التوصل الى توافق في الآراء .  
وان نالتم التمويل الطويل الأمد سوف يبدأ في أول كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ حتى ولو لم يتصير جوانب مهمة من الموضوع محل دراسة في العام الجديد . ان هذا يبدو رأيا سديدا .

وخلال المفاوضات حول القرار الوارد في تقرير اللجنة الثانية في الوثيقة (A/36/694/Add.5) فان المجموعة كانت مدعومة بالرغبة في أن تشهد انشاء جهاز للتمويل ، وان يكون قابلا للنمو ، ويتمتع بدعم كبير ، ويكون مفيدا للجميع . وفي هذا الصدد يسعدنا أن نلاحظ ان جهاز التمويل سينالتم على أساس طوعي وعالمي وان يكون مفتوحا لمشاركة جميع البلدان كأعضاء كاملتي العضوية . نحن نرحب بهذه النقاط . ولقد بين في أحيان كثيرة - وهذا هو موقفنا - ان تمويل جهاز التمويل يجب أن يكون طوعيا من ناحية المبدأ . وحتى ينجح فلا بد لهذا الجهاز أن يكون مقبولا ومدعما من قبل أولئك الذين في موقف يسمح لهم بتقديم هذا الدعم . وعلاوة على هذا فان أية ترتيبات مؤسسية



الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو مندوب استراليا الذي طلب الكلمة لتعليق

موقف وفنده .

السيد بوكنجهام (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أشير الى مشروع القرار

الأول " تقرير مجلس الغذاء العالمي " الذي اعتمدتوا . ان استراليا سمحت بالمشاركة في توافيق الآراء حول هذا المشروع . ومع ذلك فاننا اذ نرحب بالاعتراضات بـ " الحاجة الى أن تعتمد كل البلدان سياسات تهدف الى تجنب الاضطراب في التجارة الدولية " نشعر بالاحباط العميق لأن هذا القرار لا يتضمن اعترافا صريحا بحقيقة ان سياسات دعم الصادرات اليوم هي عنصر يؤدي الى زعزعة التجارة الدولية في المنتجات الزراعية بشكل جسيم . ان اولئك الذين يتبعون هذه السياسات انما يلقون بالمعبء كله في مجال التكيف على السوق العالمية ويقوضون احتمالات التنمية المتجانسة للتجارة العالمية .

وعلى وجه الخصوص ، ان نظم الدعم لا يزيد فقط من زعزعة الاستقرار في الاسعار العالمية والتأثير بصفة عامة على المصدرين ، بل انه يجعل المنتجين الفعاليين يهجرون السوق . ان النقص في الدخل يعود بالتالي على البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء .

ولا يجب أن ننسى ان الصادرات الزراعية المصدر الرئيسي للدخل الناشئ عن التصدير للبلدان في البلدان النامية . ان تأثير الاجراءات الحمائية الزراعية على الدخل الناشئ عن التصدير للبلدان النامية واضح تماما . فاذا لم تكن هناك حمائية زراعية فانه على اساس دراسات الأونكتاد ، فإن التدفقات المالية على العالم النامي سوف تزداد بما قيمته ٣٠ بليون دولار في العام . ان هذا سوف يوفّر موارد كبيرة لبرامج تنمية أخرى .

وفي هذا الصدد ، ان المشكلة ذات أبعاد دولية . ويجب ان تكون محل اهتمام البلدان المتقدمة والنامية على السواء . ومن ناحيتنا فان استراليا سوف تواصل بكل قوة اتباع هذه المسألة فسي كل المحافل الملائمة سواء على مستوى ثنائي أو في الغات أو هنا في الجمعية العامة . لقد تشجعنا لأن المشاورات التي دارت هذا العام قد بينت ادراكا متزايدا من قبل بلدان عديدة للمساءلة المعنية ، ونأمل انه في الوقت الملائم سوف يترجم هذا الى عمل جوهري وملائم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انهينا نظرتنا للبند الفرعي ( ز )

من البند ٦٩ من جدول الأعمال .

امامنا بعد ذلك تقرير اللجنة الثانية حول البند ٦٩ ( ط ) من جدول الأعمال . والتقرير

وارد في الوثيقة ( A/36/694/Add. 8 ) .

وسوف تتخذ الجمعية الآن مقرا بشأن مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة

٧ من تقريرها ، وهو معنون " اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة " .

وقد اعتمدته اللجنة بدون تصويت . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو

نفس الحذو ؟

• اعتمد مشروع القرار (قرار ٣٦/١٨٧) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : في الفقرة ٨ توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروعى

مقررين : مشروع المقرر الأول معنون " مشروع قرار بشأن تنفيذ الجزء الثاني من مرفق قرار الجمعية

العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعى في منظومة الامم المتحدة " .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع المقرر هذا ؟

• اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع المقرر الثاني معنون " مؤتمرات الامم المتحدة

لاعلان التبرعات للأنشطة الانمائية " .

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع المقرر هذا ؟

• اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نختم نظرتنا للبند الفرعي ( ط ) من البند ٦٩

من جدول الأعمال .

والآن أدعو الأعضاء ان يوجهوا انتباههم الى تقرير اللجنة الثانية عن البند الفرعي (ى) من

البند ٦٩ من جدول الأعمال المعنون " البيئة " والتقرير وارد في الوثيقة A/36/694/Add.9 .

وسوف تتخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشروعات القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية

في الفقرة ٢٩ من تقريرها .

مشروع القرار الأول معنون " مشكلة مخلفات الحروب " . طلب اجراء تصويت مسجل .

### اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، جزر البهاما ،  
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،  
البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية  
السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ،  
كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا  
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيوتي ، الجمهورية الدومينيكية ،  
اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية  
الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،  
غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ،  
العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية  
الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،  
ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ،  
منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،  
بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،  
رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية  
السعودية ، سيراليون ، الصومال ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،  
تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون  
المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،  
زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية  
المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،  
ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ،  
النيجر ، النرويج ، البرتغال ، السنغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ،  
فولتا العليا .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل لا أحد وامتناع ٢٩ عن التصويت

(قرار ١٨٨/٣٦) \*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون " عقد دورة ذات طابع  
استثنائي لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة في عام ١٩٨٢ " . الآثار المالية والادارية  
لمشروع القرار هذا وارادة في تقرير اللجنة الخامسة الوثيقة A/36/822 . وقد اعتمدت اللجنة الثانية  
مشروع القرار الثاني دون تصويت . واعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو .

أعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ١٨٩/٣٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث المعنون " تنفيذ خطة العمل  
لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني " . وقد اعتمد هذا المشروع ايضا دون تصويت . هل  
لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا ؟

أعتمد مشروع القرار الثالث (قرار ١٩٠/٣٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الرابع المعنون " دراسة عن تمويل خطة  
العمل لمكافحة التصحر " وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . وانني أعتبر  
ان الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار هذا .

أعتمد مشروع القرار الرابع (قرار ١٩١/٣٦) .

\* بعد ذلك أبلغ وفد الصومال الامة انه اعتمز الامتناع عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الخامس المعنون "التعاون الدولي في ميدان البيئة" أعتمد أيضا دون تصويت في اللجنة الثانية . وانني اعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع القرار الخامس .

أعتمد مشروع القرار الخامس (قرار ٣٦ / ١٩٢) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية الذي طلب الكلمة تعليلا لتصويته بعد التصويت .

السيد زيمرمان (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) : ان الفقرة السادسة من منطوق مشروع القرار الخامس الذي اعتمده تولا لا تستبق الحكم ، حسب فهم حكومتي ، على جدول الأعمال ، وفقا لتوافق الآراء في مشروع القرار الثاني ، للدورة ذات الطابع الاستثنائي لمجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

وتفهم حكومتي ايضا أن الموارد الاضافية المذكورة في الفقرة ٧ من منطوق القرار نفسه سوف تكون متاحة من خلال القنوات القائمة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نختم نظرنا للبند الفرعي (د) من البند ٦٩ من جدول الأعمال .

والآن ننتقل الى تقرير اللجنة الثانية عن البندين الفرعيين (س) و (ع) من البند ٦٩ من جدول الأعمال . وهما معنونان " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة " و " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا " على التوالي . والتقرير وارد في الوثيقة A/36/694/Add.27 .

سوف تتخذ الجمعية العامة الآن مقرا بناء على توصيات اللجنة الثانية الواردة في الفقرتين ١٦ ، ١٧ من تقريرها .

مشروع القرار الأول معنون " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة " والآثار المالية والادارية لمشروع القرار هذا ترد في تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة (A/36/630) .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول بدون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
 . أعتمد مشروع القرار الأول (قرار ٣٦/١٩٣) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني معنون " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً " ، والآثار المالية والادارية لمشروع القرار هذا ترد في تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة (A/36/828) .  
 وقد أعتمد مشروع القرار الثاني دون تصويت في اللجنة الثانية . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعتمده أيضا ؟  
 . أعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٣٦/١٩٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تومي اللجنة الثانية في الفقرة ١٧ من تقريرها  
 باعتماد مشروع مقررين . انني أعتبر أن الجمعية العامة تعتمدهما .  
 . أعتمد مشروعا المقررين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل فرنسا الى الحديث .

السيد ديوفيرني جويشارك (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : بعد اعتماد مشروع القرار الثاني يود وفد فرنسا ان يعرب عن رضائه عن اعتماد الجمعية العامة لنتائج مؤتمر باريس الخاص بأقل البلدان نموا . وكما قال رئيس المؤتمر ، السيد جين بيير كيرتي ، على اثر عمل هذا المؤتمر ، فان مؤتمر باريس قد انتهى بالتزامات رسمية واجتماعية من جانب المجتمع الدولي حيال هذه البلدان . ويلاحظ وفد بلادى باعتراف ان هذه الالتزامات قد تأكدت من خلال الاعتماد بتوافق الآراء لهذا القرار .

ان هذه النتائج قد أمكن التوصل اليها بفضل روح التعاون التي سادت باريس والتي استمرت خلال أعمال اللجنة الثانية . وبذلك فقد تأكدت من جديد رغبتنا المشتركة في الاسهام في حل المشاكل التي تصادفها اكثر البلدان النامية حرمانا وان وفد بلادى يأمل أن أحكام برنامج باريس ، بعد اعتمادها من قبل الجمعية ، يمكن أن تنفذ في أقرب وقت ممكن . وكذلك الحال بصفة خاصة بالنسبة للأجرام الخاصة بالمتابعة التي تشكل واحدة من السمات الجديدة لهذا البرنامج والتي ترمي للمي ان تضمن سواها على الصعيد العالمي أو على صعيد كل من البلدان ، تحقيق التعهدات التي اضطلع بها في المؤتمر .

وأخيرا ، أود أن اعرب عن تقدير حكومة بلادى لأحكام الفقرة الثانية من المنطوق التي قدمت بناء على مبادرة من مجموعة ال ٧٧ والتي اعتمدها الجمعية . وان وفد بلادى لا يفوته ان يحيي سلطاته بذلك وهذه السلطات سوف تشعر بهذا الشرف الذي أولي لها والثقة بها التي تم الاعراب عنها . ومع ذلك ، فمن المؤكد أن النتائج الايجابية لمؤتمر باريس لم يكن في الامكان التوصل اليها دون تعاون جميع المشتركين ، ومن ثم جميع الدول الاعضاء في المنظمة . ونود أن نشكرهم جميعا باسم حكومة بلادى .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بذلك انهينا بحث البندين الفرعيين (س) و (ع) من

البند ٦٩ من جدول الاعمال .

سوف تبحث الجمعية الآن تقرير اللجنة الثانية حول البند ٧٠ من جدول الأعمال ، بعنوان

"الانشطة التنفيذية من أجل التنمية" ، الوارد في الوثيقة A/36/812 .

أعطي الكلمة لممثل اكوادور الذي يرغب في تحليل التصويت قبل التصويت .

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : اشير على وجه التحديد السي مشروع القرار السادس ، الذي سوف نصوت عليه ، لكي أقول بوجه خاص أن تأييدنا ينبعث من أنه في حالة برنامج له هذه الأهمية وخاص بالتدابير بين الشمال والجنوب في اطار منظومة الامم المتحدة ، فاننا نؤيد مناشدة جميع البلدان بزيادة سنوية في الاسهامات بمقدار ١٤ في المائة كحد أدنى ؛ لقد أيدت ذلك البلدان النامية وبلدان امريكا اللاتينية بوجه خاص .

ومن الضروري أن نزيد الى حد كبير تدفق الموارد لهذا البرنامج حتى يمكن أن تفي باحتياجات نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية ، والا تضرب خطط التنمية في هذه البلدان التي تشكل ثلثي البشرية ، وللحفاظ على مستوى التخطيط لبرامج البلدان المشتركة كما وضعها المجلس الادارى في الدورة الثالثة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ حيث أنها تخصص موارد الوطنية مقابل الحصص المحدودة جدا التي ترد من برنامج التنمية للأمم المتحدة ، ولكنها تمثل غرسا ينتج اسهامات أكبر. و اذا لم تكن هناك اموال كافية نقدا للوفاء بالتكاليف الراهنة ، فانه ينبغي اجراء تغييرات في التنفيذ ؛ ولكن لا يمكن على الاطلاق ان يتم ذلك في الخطة الخمسية ، لأن ذلك يتناقض مع فلسفة برنامج التنمية للأمم المتحدة ، والأمم المتحدة ذاتها ، والرغبة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان عن طريق برامج محددة باستخدام اموال ما قبل الاستثمار وما بعد الاستثمار .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية الآن مقرا بشأن توصيات

اللجنة الثانية في الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/36/812 .

سوف ننتقل أولا الى مشاريع القرارات التي أوصي بها في الفقرة ٤٢ .

اطرح للتصويت مشروع القرار الأول بعنوان " صندوق الامم المتحدة الخاص بالبلدان النامية

غير الساحلية " .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١١٩ صوتا مقابل لا أحد ، وامتناع ٢٢ عن التصويت

(قرار ٣٦ / ١٩٥) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني بعنوان " صندوق الامم المتحدة

للمشاريع الانتاجية " . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر

أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (قرار ٣٦ / ١٩٦) .

A/36/PV.103

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث بعنوان "مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
أعتمد مشروع القرار الثالث (قرار ٣٦/١٩٧) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الرابع بعنوان "برنامج متطوعي الأمم المتحدة" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
أعتمد مشروع القرار الرابع (قرار ٣٦/١٩٨) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الخامس بعنوان "الانشطة التنفيذية من أجل التنمية" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
أعتمد مشروع القرار الخامس (قرار ٣٦/١٩٩) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السادس يتعلق ببرنامج الامم المتحدة الانمائي . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
أعتمد مشروع القرار السادس (قرار ٣٦/٢٠٠) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار السابع بعنوان "انشاء جائزة الامم المتحدة للسكان" . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
أعتمد مشروع القرار السابع (قرار ٣٦/٢٠١) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثامن بعنوان "هدف تعهدات برنامج الغذاء العالمي عن الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٤" . أعتدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تعذو نفس الحدو .  
أعتد مشروع القرار الثامن (القرار ٣٦ / ٢٠٢) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان اللجنة الثانية في الفقرة ٤٣ من تقريرها توصي أيضا باعتماد مشروع المقرر بعنوان "المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة لمؤسسات التعاون التقني الاقليمية المشتركة بين البلدان" .  
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع المقرر هذا .  
أعتد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظر البند ٧٠ من جدول الأعمال .  
والآن سوف تنظر الجمعية الجزأين الأول والثاني من تقرير اللجنة الثانية حول البند ٧٢ من جدول الأعمال بعنوان "المساعدة الاقتصادية الخامسة والمساعدة الفوئية في حالات الكوارث" . والتقرير وارد في الوثيقة ١/٣٦/٧٣٧ والاضافة ١ .

والآن أعطي الكلمة لمقرر اللجنة الثانية ان انني أفهم أن هناك تغييرا في نص التقرير .

السيد ولد سيد احمد (موريتانيا) مقرر اللجنة الثانية (الكلمة بالانكليزية) : عندما قدمت تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة ١/٣٦/٧٣٧ . فاتني أن أشير الى حذف في الفقرة ١٦ من ذلك التقرير . وفي الجملة الثانية من ذلك التقرير فان البرازيل يجب أن تظهر في قائمة البلدان التي انضمت بعد ذلك الى مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة ١/٣٦/٧٣٧ .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والآن ستتخذ الجمعية مقرا بشأن مشروعات القرارات التي أوصلت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٨٥ من الوثيقة ١/٣٦/٧٣٧ . بعد اتخاذ جميع المقررات سيتاح للمندوبين الفرصة لتعليقات تصويتاتهم .

مشروع القرار الأول بعنوان " تنفيذ برنامج الانعاش وإعادة التأهيل على المديين المتوسط والطويل في منطقة السهل السوداني " . واعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا بدون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده أيضا ؟  
أعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٣٦ / ٢٠٣) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني يتناول " المعونة من أجل تعمير وإعادة تأهيل وتنمية غينيا الاستوائية " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافى على اعتماده أيضا ؟  
أعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٣٦ / ٢٠٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بعد ذلك يتناول مشروع القرار الثالث " المعونة من أجل تعمير وتنمية لبنان " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
أعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٣٦ / ٢٠٥) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يتناول مشروع القرار الرابع " المعونة من أجل التعمير وإعادة تأهيل وتنمية جمهورية افريقيا الوسطى " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمده على نفس النحو ؟  
أعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٣٦ / ٢٠٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الخامس يتناول " المعونة من أجل تعمير ليبيريا " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟  
أعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٣٦ / ٢٠٧) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يتناول مشروع القرار السادس " المعونة الاقتصادية الخامة الى بنن " . اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار السادس دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو ونفس الحذو ؟  
أعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٣٦ / ٢٠٨) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السابع يتناول "المعونة المقدمة الى

سان تومي وبرينسيبي" .

ان مقرر اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشروع القرار هذا وارد في الفقرة ٢

من الوثيقة A/36/795 .

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية

العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

أعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٣٦ / ٢٠٩) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الان الى مشروع القرار الثامن بعنوان

"المعونة المقدمة الى تشاد" .

وقد قدمت تشاد وكينيا التعديلات في الوثيقة A/36/L.57 .

وسوف نبت الان في مشروع القرار الثامن .

وفقا للنظام الداخلي أطرح على الجمعية التعديلات الواردة في الوثيقة A/36/L.57 .

ومقرر اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لهذه التعديلات وارد في الفقرة ٥ من

الوثيقة A/36/795 .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ،  
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ،  
بورما ، بوروندي ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ،  
كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،  
الدانمرك ، مصر ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ،  
جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا-بيساو ،  
غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،

ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكىة ، فولتا العليا ، فانواتو ، فييت نام ، اليمن ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : الارجننتين ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، شيلي ، كولومبيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غواتيمالا ، هنغاريا ، المكسيك ، منغوليا ، بنما ، بيرو ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أوروغواى ، يوغوسلافيا .

أعتمدت التعديلات الواردة في الوثيقة A/36/L.57 بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل لا أحد

وامتناع ٢٢\* .

\* بعد ذلك ابلع وفد جيوتي وسنخافورة الامة انهم كانوا ينويان التصويت مؤيدين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اطرح الآن على الجمعية مشروع القرار الثامن بعد

تعديله .

هل أعتبر أن الجمعية العامة توافق على اعتماد مشروع ذلك القرار بعد تعديله ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن بعد تعديله (القرار رقم ٣٦/٢١٠)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار التاسع خاص " : الرأس

الأخضر " .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار التاسع دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع (قرار رقم ٣٦/٢١١) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار العاشر خاص " بالمساعدة لجزر القمر" .

وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس

الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر (قرار رقم ٣٦/٢١٢)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الحادي عشر يتناول " المساعدة

لنيكاراغوا " .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الحادي عشر دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الحادي عشر (قرار رقم ٣٦/٢١٣)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثاني عشر يتناول " مساعدة زامبيا" .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الثاني عشر دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن

الجمعية العامة تود أن تحذو ونفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثاني عشر (قرار رقم ٣٦/٢١٤)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثالث عشر يتناول " المساعدة لموزامبيق " وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو بنفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثالث عشر (قرار رقم ٣٦ / ٢١٥)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الرابع عشر المتعلق " بالمساعدة لجيبوتي " ، وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو بنفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع عشر (قرار رقم ٣٦ / ٢١٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الخامس عشر يتناول " تقديم مساعدة اقتصادية خاصة لغينيا بيساو " ، وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو بنفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس عشر (القرار رقم ٣٦ / ٢١٧)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السادس عشر يتناول " المساعدة لـ لاوغندا " وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو بنفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار السادس عشر (قرار رقم ٣٦ / ٢١٨)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار السابع عشر يتناول " المساعدة لليسوتو " . وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو بنفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار السابع عشر (قرار رقم ٣٦ / ٢١٩)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : مشروع القرار الثامن عشر يتناول " المساعدة لاعادة التأهيل والتعمير في غامبيا " . وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو بنفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن عشر (قرار رقم ٢٢٠/٣٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ومنتقل الآن الى مشروع القرار التاسع عشر الذي يتناول "المساعدة للمناطق التي اضررت من الجفاف في جيبوتي واثيوبيا وكينيا والصومال والسودان وأوغندا" وقد اعتمده اللجنة الثانية بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تتخذ ونفس الحدو ؟

اعتمد مشروع القرار التاسع عشر (قرار رقم ٢٢١/٣٦)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يتناول مشروع القرار العشرون "المساعدة لبوتسوانا" . وقد اعتمده أيضا اللجنة الثانية بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار العشرون (القرار ٢٢٢/٣٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يتناول مشروع القرار الواحد والعشرون "المساعدة لزيمبابوي" ، وقد اعتمده اللجنة الثانية بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمده ؟

اعتمد مشروع القرار الواحد والعشرون (القرار ٢٢٣/٣٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن استرعي الآن انتباه الاعضاء الى مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٤ من الجزء الثاني من تقريرها (A/36/737) .

Add.1)

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الأول المعنون "التعبير عن التقدير لمنسوق الأمم المتحدة للاغاثة في حالات الكوارث" بدون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الأول ؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٢٤/٣٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثاني . أعطي الكلمة لممثل زيمبابوي .

السيد ككتتي (زمبابوي) (الكلمة بالانكليزية) : نود أن نبين أن زمبابوي كانت من بين الدول الأصلية التي شاركت في تقديم مشروع القرار (A/C.2/36/L.117) المطروح الآن على الجمعية العامة باعتباره مشروع قرار ثانيا . ونود أن ينعكس ذلك في المحاضر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : احاطت الامانة علما ببيان ممثل زمبابوي . والان طرح للتصويت مشروع القرار الثاني المعنون " تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الكوارث . وطلب اجراء تصويت مسجل .  
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : انغولا ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، قبرص ، كمبوديا ، الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هندوراس ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان توماس وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،

الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،  
السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،  
تونس ، تركيا ، اوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة  
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، الولايات  
المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، اليمن ،  
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ،  
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، هنغاريا ، منغوليا ، بولندا ، جمهورية  
اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .  
الممتنعون : افغانستان ، الجزائر ، الاربعينين ، كوبا ، جمهورية لاو الديمقراطية  
الشعبية ، فييت نام .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل ٩ أصوات وامتناع ٦ عن التصويت (القرار

٢٢٥/٣٦) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو الآن المندوبين الذين يودون تحليل تصويتهم

بعد التصويت .

السيد بوى كسوان نهات (فييت نام) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يود

ان يدلي بالبيان التالي تعليلا لتصويته على مشروع القرار الثاني الوارد في الفقرة ٢٤ من الوثيقة  
A/36/737/Add. 1 المعنون " تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاستجابة للكوارث الطبيعية  
وغيرها من حالات الكوارث " . ان موقف بلادى فيما يتعلق بدور وواجبة نسق الأمم المتحدة للاغاثة  
في حالة الكوارث قد أوضحناه في كلمتنا بشأن البند ٧٢ من جدول الأعمال في اللجنة الثانية في  
هذه الدورة .

ان وفدنا يرى انه منذ انشاء منظمة الأمم المتحدة للاغاثة في حالة الكوارث في ١٩٧١ فانها

قامت بمساهمات كبيرة وفعالة من خلال تعبئة وتنسيق أعمال الاغاثة لمختلف المنظمات في منظومة  
الأمم المتحدة استجابة لطلبات الاغاثة من الكوارث من الدول التي تتعرض لهذه الكوارث .

ان بلادى تؤيد تهمين فعالية منظمة الأمم المتحدة للاغاثة في حالة الكوارث في الاستجابة للكوارث الطبيعية . ورغم ذلك فان وفدنا قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار ككل ولو أن الفقرات ٨ ، ٩ ، ١٠ من المنطوق طرحت في تصويت منفصل لصوت وفد بلادى ضدها .

ان تصويت وفد بلادى على مشروع القرار هذا يقوم على موقف مبدي . أولا ، ان صياغة الفقرات ٨ ، ٩ ، ١٠ من المنطوق بشكل عام ومفاهيم مثل " الكوارث المعقدة " و " طوارئ ذات بعد استثنائي " نجدها مبهمه وبالتالى قد تؤدي الى تفسيرات مختلفة ربما تؤثر على سيادة البلدان المصابة بالكوارث وتتدخل في شؤونها الداخلية . ثانيا ، مشروع القرار هذا يتناول مجموعة من المسائل المعقدة والخلافية التي تتطلب المزيد من الدراسة من جانب جميع الحكومات . ووفد بلادى يرى انه نظرا للاهمية الخاصة لمشروع القرار هذا فانه ينبغي أن يتم الاتفاق عليه من جانب جميع البلدان المعنية ، ولذلك فان الاجراء الذى تم اتخاذه بشأن مشروع القرار هذا يعد سابقا لوانه في هذه المرحلة .

وفي الختام أود أن ينعكس موقف بلدى بصورة تامة في محضر هذه الجلسة .

السيد جوكس (تركيا) (الكلمية بالانكليزية) : ان وفد بلادى صوت لصالح مشروع القرار الثاني الوارد في الوثيقة A/36/737/Add. 1 وعنوانه " تعزيز قدرة مناصرة الأمم المتحدة على الاستجابة للتأثيرات الطبيعية وغيرها من المواقف الخطيرة " . ومع ذلك ، فاننا نود أن نتقدم بهذا البيان التفسيري التالي . فيما يتعلق بالفقرات الثامنة والتاسعة والعاشر من المنطوق ، فان كل الأنشطة التي ينبغي أن تتخذها الأمم المتحدة عن طريق منسقيها المقيم وغيره من الهيئات المناسبة في تركيا في اطار مشروع القرار الثاني لا يمكن أن تنفذ الا بناء على طلب مسبق وموافقة مسبقة وتحت الرقابة الكاملة للحكومة التركية .

وعلاوة على ذلك ، ففيما يتعلق بالفقرة العاشرة من المنطوق فان وفد بلادى يرى أنه ضمن الاطار العام لمشروع القرار الثاني فان الهيئة التي ينبغي أن يحددها الأمين العام على المستوى الدولي هي منظمة الأمم المتحدة للاغاثة في حالة الكوارث (UNDRO) باعتبارها ممثلة له وذلك على ضوء صلاحياتها ما لم تهر المتطلبات الخاصة لكارثة معينة غير ذلك .

أخيرا ، فيما يتعلق بمفهوم البلد المتأثر ، فان وفد بلادى يرى ان ذلك يشمل ليس فقط البلد ان المتأثرة بصورة مباشرة بكارثة معينة وانما ايضا البلدان المجاورة التي يمكن أن تتأثر أيضا في ظل الظروف بطرق مختلفة .

السيد زيمرمان (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن اشير الى القرار الثامن الوارد في الوثيقة A/36/737 وعنوانه " مساعدة مقدمة الى تشاد " ان حكومة المانيا الاتحادية تشاطر القلق العميق للمجتمع الدولي بشأن الدمار الشامل للممتلكات والخسائر الفادحة في البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتشاد خلال الخمسة عشر عاما الأخيرة . ان حكومة بلادى على استعداد لمساعدة الجهود التي تبذلها حكومة تشاد لانشاء وتعمير وتنمية البلاد . وبهذه الروح فان حكومة المانيا الاتحادية قد اشتركت في المؤتمر الدولي للبلدان المانحة الذي عقد في باريس مؤخرا ، وقد اعلنت هناك أنها قد كرست ٥٥ مليون مارك الماني أى أكثر من ٢٠ مليون دولار للمشروعات في مجال التعاون المالي والتقني منها ١٠ ملايين مارك في صورة معدات وسلع .

ونظرا للموقف الصعب الذي تعيشه تشاد ، فان وفد بلادى قد صوت لصالح مشروع القرار الثامن . وتشعر أيضا أن الوقت مازال مبكرا لعقد مؤتمر التبرعات في اذار/مارس ١٩٨٢ . ولن تتمكن حكومة بلادى من تقديم تعهدات اضافية في ذلك الحين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعطي الكلمة لمندوب تشاد الذى طلب أن يكون المتحدث الأخير بشأن ذلك البند .

السيد بارما (تشاد) (الكلمة بالفرنسية) : مرة أخرى أظهرت الأمم المتحدة تضامنها مع بلادى باعتماد مشروع القرار الثامن بالاجماع في الوثيقة A/36/737 وفي هذه المناسبة اسمعوا لي أن أشكر من القلب جميع الوفود الحاضرة هنا وخاصة تلك التي تبنت هذا المشروع . ان وفد بلادى معترف بالجميل لوفد بنن الشقيق الذى بوصفه رئيسا للمجموعة الافريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر قدم مشروع القرار بشأن تشاد في اللجنة الثانية .

كما أكد وفد بلادى دائما فان ١٥ سنة من الحرب الأهلية قد أدت الى القضاء كلية على البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية لتشاد . ومنذ نهاية معركة نجامينا الأخيرة فاننا نحاول بجد ترميم البلد بدعم المساعدة السخية لبعض الدول الشقيقة والصديقة وكذلك بمشاركة بعض منظمات منظومة الأمم المتحدة التي نود أن نشيد بمساعدتها . ولكن تلك الجهود سبما كانت تستحق الثناء ، فانها ليست كافية نظرا لضخامة المهمة التي يجب القيام بها ، فان وسائلنا الخاصة تكاد تكون غير موجودة نظرا للآثار المدمرة للحرب بينما المساعدة الدولية لا تزال محدودة . ان السكان الذين تركوا البلاد خلال العمليات العسكرية بدأوا يعودون الى بلادهم بالآلاف ولكنه من الصعب أن نضمن لهم الحد الأدنى للحياة . وللمساعدة اولئك السكان فان الفقرة الثالثة من منطوق القرار توجه نداء الى المجتمع الدولي لتقديم مساعدة غوثية لحكومة تشاد .

وفيما يتعلق باعادة تعمير البلاد يجدر بنا أن نشير باهتمام الى أن البعثة المشتركة بين المؤسسات بقيادة السفير أكوند التي توجهت الى تشاد في نهاية تشرين الاول/اكتوبر الماضي قد نشرت تقريرها الوارد في الوثيقة A/36/739 وهذه الوثيقة تلخص احتياجات الدولة الأساسية وستكون مفيدة كأساس لاعمال مؤتمر اعلان التبرعات الذى رغبته فيه حكومة تشاد والذى سيعقد في شهر اذار/مارس ١٩٨٢ في نيروبي وفقا للقرار الذى اتخذتوا .

وفي هذا الصدد ، فإنه يطيب لنا أن نصبر عن كل تقدير وفد بلادنا لحمل الرئاسة ولوفد كينيا ولاعضاء اللجنة الخامسة لانهم بذلوا الكثير من الجهد لتسهيل اقرار الجمعية العامة للتعديل الوارد في الوثيقة A/36/L.57 ، رغم انتهاء المهلة المحددة لتقديم التعديلات ومشروعات القرارات . وختاما ، فان وفد بلادى يود أن ينتهز هذه الفرصة ليوجه نداء جديدا الى المجتمع الدولي وبصفة خاصة للدول الأعضاء والمنظمات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بأن تقدم مساعدة أكبر لشعب تشاد الذى تأثر بالحرب ، وأن تشارك في مؤتمر اعلان التبرعات المقرر عقده في نيروبي وذلك لمساعدة تشاد على تمويل خطة اعادة بنائها الوطني .

السيد كيتيكيتي (زمبابوى) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد زمبابوى لم يكن يود طلب الكلمة ولكن هذه هي الفرصة الوحيدة المتاحة لنا ، ونود أن نعلن أن زمبابوى هي من بين مقدمي مشروع القرار A/C.2/36/L.117 ونود أن ينعكس ذلك في تقرير المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان الامانة قد أخذت علما ببيان مندوب زمبابوى .

نكون الآن قد انتهينا من بحث البند ٧٢ من جدول الأعمال .

### البند ٣٢ من جدول الأعمال

#### سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بسبب سهو يؤسف له ان رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى الذى طلب الكلمة عند الانتهاء من النظر في البند ٣٢ من جدول الاعمال لم يدع الى القاء بيانه . وآسف لسوء الفهم هذا وأود أن أخبر الجمعية أن البيان الذى نوى الادلاء به باسم اللجنة الخاصة سوف ينشر كوثيقة من وثائق الجمعية العامة .

مواصلة مناقشة البند ٣٣ من جدول الاعمالالحالة في الشرق الأوسط( أ ) تقرير الأمين العام (A/36/655-S/14746)( ب ) مشروعاً قرارين A/36/L.59 و A/36/L.60

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تستأنف الجمعية الآن نداء البند ٣٣ من جدول الأعمال بعنوان " الحالة في الشرق الأوسط " . ويذكر الأعضاء ان الجمعية كانت قد اذتمت المناقشة العامة حول هذا البند في الجلسة التاسعة والتسعين بتاريخ ١٥ كانون الاول / ديسمبر .  
 أعطي الكلمة لممثل كوبا لتقديم مشروعي القرارين A/36/L.59 و L.60 .

السيد لوبيز دل آمو (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : نيابة عن مقدمي مشروعتي القرارين ونيابة عن وفدني يشرفني أن أقدم الى هذه الجمعية مشروعي القرارين الواردين في الوثيقتين A/36/L.59 و L.60 فيما يتعلق بالبند ٣٣ من جدول اعمال الجمعية العامة بعنوان " الحالة في الشرق الأوسط " .

وكما هو مألوف فان كلا مشروعي القرارين قد صيغا في المجموعة العربية وفي الفريق العامل الخاص بالشرق الأوسط وفلسطين المنبثق عن حركة عدم الانحياز . وهذا يعني أنه بالاضافة الى أن مشروعي القرارين يعكسان وجهات نظر المشاركين في تقديمهما فانهما يمثلان توافق آراء العديد من البلدان بالاضافة الى بقية بلدان المجتمع الدولي القلقة ازاء تدني الحالة في الشرق الأوسط والمقتنعة بالضرورة المطلقة الى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع في تلك المنطقة .

وعند صياغة هذين المشروعين أخذنا في الحسبان تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/36/655 وكذلك المناقشة الحالية بشأن البند في هذه الجمعية والمعلومات المتاحة فيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط . وقد مكنتنا ذلك من أن ندرك انه منذ بحث الموضوع في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة فان الوضع أخذ في التدهور في تلك المنطقة المتوترة التي تشكل خطراً يهدد السلم والأمن الدوليين .

وعلى الرغم من القرارات المتكررة للأمم المتحدة فإن إسرائيل تصر على اتباع سياساتها وممارساتها العدوانية والتوسعية التي تترجم في صورة تكثيف عمليات القتل العشوائي للمدنيين من الفلسطينيين واللبنانيين الأبرياء في لبنان ، والاعتداء على المنشآت النووية السلمية في العراق ، والتهديدات ضد سوريا والبلدان العربية الأخرى ، وتدبير إضافية بضم الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عن طريق إنشاء مستوطنات جديدة ونزع ملكية الأراضي العربية وطرد الزعماء الفلسطينيين وقمع سكان هذه الأراضي بلا هوادة ، وضم القدس وإعلانها عاصمة لإسرائيل وأخيراً المقرر الذي اتخذته إسرائيل في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ بسريان القوانين الإسرائيلية في مرتفعات الجولان وهي جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية تحتله إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ .

وبالنسبة لمقدمي مشروع القرارين وكذلك بالنسبة للوفود الأخرى التي اشتركت في صياغة هذين المشروعين فإن الطابع العدواني والتعننت المتزايدين لإسرائيل يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتشجيع الذي لقيته إسرائيل من جراء عقدتها لاتفاقيات ومعاهدات منفصلة أضحت فشلها واضحاً وكذلك من جراء الحماية والتأييد والمساعدات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية المقدمة إليها من حليفها الرئيسي ، الولايات المتحدة ، الذي وقع معها مؤخراً معاهدة للتعاون الاستراتيجي .

وبالتالي وكما يرى الممثلون فإن الجمعية تعرب في ديباجة مشروع القرار A/36/L.59 عن قلقها إزاء تطور الموقف في الشرق الأوسط وتعيد التأكيد على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ الميثاق واتفاقية جنيف الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب .

أما منطوق مشروع القرار فيؤكد المبادئ الواردة في القرارات العديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة ويؤكد الحاجة إلى سلام شامل عادل ودائم في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وينص على أن هذا يجب أن يقوم على انسحاب إسرائيل غير المشروط من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي الوحيد بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير والاستقلال الوطني وإقامة دولته ذات السيادة في فلسطين .

ان مندوب مشروع القرار ، الى جانب رفضه سياسة الاتفاقات الجزئية والمعاهدات المنفصلة  
 يدين سياسات اسرائيل التوسعية في الأراضي المحتلة والاعتداءات الاجرامية ضد لبنان ويعرب عن  
 اقتناعه بأن معاهدة التعاون الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة سوف تزيد من الاتجاهات  
 التوسعية العدوانية لاسرائيل .

وأخيرا فانه يطلب من الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن بصفة دورية بشأن تطور الموقف وأن  
 يقدم تقريرا بذلك الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.60 فبعد الاعراب عن قلق الجمعية العامة ازاء قرار  
 اسرائيل بمد سريان قوانينها الى مرتفعات الجولان ، واعادة التأكيد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة  
 والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة فانه يعلن ، فيما يعلن ، ان الاجراء الاسرائيلي  
 لاغ وباطل ، وينص على ان اتفاقية جينيف بتاريخ ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ما تزال تنطبق على الأراضي  
 السورية المحتلة بواسطة اسرائيل منذ حرب ١٩٦٧ ، ويناشد جميع الدول والوكالات المتخصصة  
 والمؤسسات الدولية الأخرى ألا تعترف بهذا المقرر ، ويطلب من مجلس الأمن الرجوع الى الفصل  
 السابع من الميثاق في حالة عدم قيام اسرائيل بتنفيذ هذا القرار وأخيرا يطلب من الأمين العام  
 ابلاغ الجمعية العامة ومجلس الأمن بتطورات الموقف .

وفيما يتعلق بهذا البند ، أود ان اشير بأنه في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ادانت بلدان عدم الانحياز بكل شدة هذه التدابير الاسرائيلية واعربت عن كامل تضامنها مع شعب وحكومة الجمهورية العربية السورية الشقيقة .

ان الموافقة على مشروعى القرارين هذين من قبل الجمعية وتنفيذهما تبعاً لذلك سوف يشكلان في رأينا اسهاماً هاماً من قبل المجتمع الدولي في قضية السلام والعدل في الشرق الأوسط . ونياية عن مقدمي المشروعين ونياية عن وفد بلادي ، احث الجمعية ان تؤيد هذه الاهداف بتأييد هذين المشروعين تأييداً كاملاً .

ونود ان نبين فيما يتعلق بمشروع القرار A/36/L.60 ، انه ينبغي ان تنص الفقرة ٧ من المنطوق على ما يلي :

" تطلب من الأمين العام ان يقدم تقريراً للجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار الحالي " .

وبعبارة اخرى ، فان العبارة الاخيرة ، " ليس بعد ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ " قد حذفت .  
الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة الآن للمندوبين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم قبل التصويت . أود ان اذكر الممثلين بقاعدة العشر دقائق لتحليل التصويت وان هذا يتم من مقاعد هم .

السيد بينياس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد شارك وفد بلادي بطريقتة نشيطة في المناقشات التي دارت في الجلسة العامة بشأن مسألة فلسطين وفي اللجنة السياسية الخاصة حول الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة . ويتضمن البند الاخير ايضاً اعمال الحفر الاسرائيلية في المناطق ذات القيمة التاريخية في القدس ، وشق قناة تربط ما بين البحر الابيض المتوسط والبحر الميت .

وأود ان ابين الآن بصورة شاملة ان موقف اسبانيا فيما يتعلق بهذه الموضوعات يحكمه مبدأ لا يمكن دحضه وهو حق جميع الدول في المنطقة أو الدول التي يمكن ان تقام في العيش بسلام داخل

حدود آمنة ومعترف بها ، وهذا المبدأ الذي استلهمه قرارا ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) لمجلس الأمن يغطي كل مشاكل المنطقة . فمن ناحية واحدة ثمة مسألة فلسطين التي قد صورتنا على قرارات متعلقة بها مؤخرا . وهذه مسألة تتعلق بحل مشكلة على المدى القصير والمدى المتوسط . وثمة حاجة ملحة الى تحسين مصير ما يقرب من مليونين تقريبا من الفلسطينيين الذين يعيشون منذ ثلاثين عاما في ظروف الحرمان وقد صمدوا بسبب رغبتهم في تحقيق الشخصية الوطنية . ومن اجل تحقيق هذا الهدف فانه ليس هناك اى سبيل آخر مباشر سوى ان نضمن بقاء وكالة الأمم المتحدة للاغاثة والتشغيل التي تسهم اسبانيا بتبرعات كبيرة . ان الفريق العامل المناسب يجب ان يجد حلا لصعوباتها المالية قبل شهر شباط / فبراير المقبل .

وعلى المدى المتوسط ، فاننا يجب ان نجد القناة السياسية بمشاركة جميع الاطراف المعنية من اجل التوصل الى حل يسمح لدول المنطقة ان تعيش ضمن حدود آمنة . وهذا الحل ممكن اذا انهيت الممارسات الاسرائيلية التي اذنتها اللجنة الخاصة ، وعلى وجه الخصوص اقامة المستوطنات غير القانونية في الاراضي المحتلة بما في ذلك القدس . واذا احترمت اسرائيل اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن هذه الاراضي .

وثانيا ، ان من الضروري وضع حد للمنازعات المسلحة التي تدمر المنطقة شيئا فشيئا كما يحدث بين العراق وايران وفي لبنان . وفي هذا الخصوص فاني اود ان اؤكد على تأييد بلادى لقوات الأمم المتحدة في لبنان والعمل الهام الذي تقوم به .

واخيرا ، فان هناك مسألة الانسحاب من الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ومن بينها مرتفعات الجولان التي كانت موضع انتهاك جديد للقانون الدولي من جانب اسرائيل . وهي مسألة يدرسها مجلس الأمن ، وفي هذا الجهاز فان بلادى قد دافعت عن قضية سوريا العادلة وأكدت على معارضتها نم هذه المرتفعات من قبل حكومة اسرائيل . وبدون المساس بأعمالنا في المجلس ان بلادى سوف تصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.59 ، الذي يعرب عن ان الاجراءات الادارية والقانونية التي اتخذتها اسرائيل في مرتفعات الجولان السورية لاغية وباطلة وهذه التدابير تتنافى

مع مبادئ القانون الدولي ، واتفاقية جنيف الرابعة المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ ، وكذلك قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٢ ) ، ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) .  
وان وفد بلادى سيصوت بالمثل في صالح مشروع القرار A/36/L.59 حيث اننا نعتبر انه يعكس بصورة ملائمة المشكلة الشاملة للشرق الاوسط ، على الرغم من انه فيما يتصل بالفقرة ١٢ من المنطوق لا بد ان نذكر ان اللغة المستخدمة فيها تحول بيننا وبين تأييد البيانات الواردة في تلك الوثيقة .

السيد فيديل اسبيليت (الجمهورية الدومينيكية) (الكلمة بالاسبانية) : ان الجمهورية

الدومينيكية ستمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.59 ، ونحن نرى ان الاتفاقات المرفوضة في الفقرة ٥ من مشروع القرار المذكور تشكل اسهامات حقيقية في العملية الطويلة للبحث عن حلول سلمية لمشكلة الشرق الاوسط ، ونظرا لاننا نرى ان رفض هذه الاتفاقات لا مبرر له فلا يمكننا ان نصوت لصالح مشروع القرار . ومع ذلك فاننا سنصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.60 .

السيد هيرميذا كاستيللو (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : نود ان نبين موقفنا

وان نعلل تصويتنا على واحد من اهم البنود المعروضة على الجمعية العامة . ولقد اعراب المجتمع الدولي عن قلقه ازاء هذه المسألة في كثير من المناسبات ، نظرا للتهديد الذى تشكله على السلم والأمن الدوليين . لقد استمرت الازمة في الشرق الاوسط لمدة اربعة عشر عاما بهذه الحالة نتيجة لانكار الحقوق الاساسية للشعب الفلسطينى . ان الاهمية الحيوية لهذه القضية تجعل البحث عن حل شامل وعادل ودائم في تلك المنطقة التي يسودها الاضطراب يحظى بالاولوية الاولى .

ان نيكاراغوا شأنها شأن الغالبية العظمى من البلدان مقتنعة تماما بأن السلم الدائم والعدال لا يمكن ان يتحقق طالما ان محاولات تبذل لتجاهل أو انكار اهم عناصر الحالة الأمر الذى يؤدى الى سلسلة من الحروب والى التدهور في المنطقة .

ان قضية فلسطين هي لب مشكلة الشرق الاوسط . وان تسوية مشكلة الفلسطينيين ستؤدي الى السلام الدائم الذي نرغب جميعنا فيه وستحل ازمة تشكل مصدر خطر كبير على البشرية جمعاء . وقد اعربنا عن تأييدنا القاطع للقضية الفلسطينية وللشعوب العربية في كفاحها ضد العدوان والاحتلال الاسرائيلي . ويظهر ذلك في القرارات العديدة المعتمدة بهذا الموضوع التي قد ادانت سياسات الضم الاسرائيلية وكذلك سياساتها الارهابية . اننا ندعو الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس . وقد اعلنا ايضاً رفضنا لتوطين الفلسطينيين خارج ارضهم والمحاولات التي تبذلها اطراف ثالثة لتقرير مصير الشعب الفلسطيني . ان كل ذلك يتفق مع التزامات الجمعية ومع تعهداتها القانونية والتاريخية على ضوء حق الشعب الفلسطيني في العودة الى ارضه ذاتها وحقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني وانشاء دولة فلسطينية على تراب فلسطين .

وفضلاً عن ذلك ان حركة عدم الانحياز منذ نشأتها قد كررت التزامها بنصرة الشعب الفلسطيني . وقد ادانت الانتهاك المستمر للحقوق والحريات الرئيسية لسكان الاراضي العربية والفلسطينية من جانب اسرائيل وسياسة الاستيطان التي تمارسها اسرائيل . ومما يؤسف له انه رغم جميع المناشدات التي قامت بها الجمعية العامة وحركة عدم الانحياز والمنظمات الدولية الاخرى والعالم العربي فان اسرائيل تواصل ، بمساعدة من حلفائها ، سياساتها العدوانية في ازدياد للرأى العام العالمي . ورد الصهاينة على هذه الجهود بأن كثفوا هجماتهم على لبنان ، ان ردوا بقصف وتدمير المدن . ان قصف المفاعل النووي العراقي ، هزيمة بجميع معايير القانون الدولي ، لهو دليل آخر على الطريقة التي يفكر بها الاسرائيليون والسياسات التي يتبعونها . وعلاوة على ذلك ، لقد شهدنا خرقهم للمجال الجوي العربي .

ولذلك سوف يصوت وفدنا لصالح مشروع القرارين A/36/L.59 و A/36/L.60 بشأن الحالة في الشرق الاوسط . ان الضم الاخير لمرتفعات الجولان الذي قامت به اسرائيل قد اكد على سلامة مشروع القرارين هذين والرأى الذي تؤيده غالبية المجتمع الدولي وخاصة اعضاء حركة عدم الانحياز والذي مفاده ان جوهر المشكلة في الشرق الاوسط انكار حقوق الشعب الفلسطيني وتدابير اسرائيل العدوانية لادامة هذه الحالة ، وهي تدابير بالغة حقا . ان اسرائيل تعطيها دولة عظمى التأييد

السياسي والاقتصادي تحقيقا لهذا الغرض . وسوف نصوت لصالح مشروع القرارين هذين لأن نيكاراغوا تعتبر سلوك اسرائيل غير مقبول وغير محتمل كما اننا نعتبر ان عدم معاقبة هذا السلوك غير مقبول . ان التهديد أو استخدام القوة يستحق على الاقل اداة من جانب المجتمع الدولي . والشعب العربي يعرف ذلك . وفي مناسبات كثيرة تعرض الشعب العربي للعدوان الاسرائيلي . وشعب نيكاراغوا يدرك ايضا ذلك جيدا . فهذا الشعب يهدده اليوم حليف رئيسي لاسرائيل ، كما ان هناك شعوبا اخرى من منطقتنا تقع ضحية للتعاون العسكري بين اسرائيل والنظام الديكتاتورية لأمريكا اللاتينية .

ان قرار اسرائيل بنضم هضبات الجولان يجعل من الواضح نيتها الحقيقية لرفض الحل السلمي والسياسية ولادامة سياستها الاستعمارية في الاراضي العربية كلها التي تحتلها بالقوة . ان وفدنا يشجب جميع هذه الممارسات والسياسات التوسعية التي تتبعها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية . ونؤكد على تضامننا معها وتأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

السيد البورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد اكوادور سيمتدح عن التصويت بشأن احد مشروع القرارين بشأن الحالة في الشرق الاوسط ، وذلك لا يرجع الى المبادئ الواردة في مشروع القرار ولا الى الاعلانات التي ترفض العدوان وممارسات النضم والاحتلال والاحتفاظ بالاراضي بالقوة ولا الى انتهاكات سيادة بلد واستقلاله وسلامته الإقليمية . ان تصويتنا بالامتناع يمس بصورة خاصة الفقرتين ٥ و ١٢ من منطوق مشروع القرار A/36/L.59 ، حيث ان هاتين الفقرتين من جانب واحد وتحكم مسبقا على تفاهم واتفاقات توصلت اليها بحرية بلداننا وسيادة وايدها الرأي العام للشعبين المعنيين تأييدا كاملا وكانت النتيجة الطموسة التي تشجع القانون الدولي اعادة اراضي الى الدولة ذات السيادة الاصلية .

وتأمل اكوادور ، بمقتضى سياستها الثابتة الراضية للغزو بالقوة والحصول على الحقوق من خلال استخدام القوة ، في ان اية مبادرة تميل الى احداث انسحاب القوات العسكرية من جميع الاراضي المحتلة سوف تكون مثمرة .

ونعتقد ان موقف الأمم المتحدة ، كما تجلى في قراراتها ، يجب ان يكون تعزيز التسوية السلمية للمنازعات . ونعتبر ان الشعب الفلسطيني وكذلك دولة اسرائيل يجب ان يتفاوضا من خلال ممثلينهما ولذلك يجب ان يشاركا على مائدة المفاوضات على قدم المساواة من اجل التوصل الى تفاهم مما يحرر العالم من حرب عالمية تؤدي الى توترات كبيرة في المنطقة .

وتؤيد اكوادور اية خطوة لتعزيز الحلول السلمية في الشرق الاوسط حيث لديها علاقات ودية مع جميع بلدان المنطقة .

لقد صوتنا مؤيدين لمختلف مشاريع القرارات الاخرى بشأن فلسطين في نفس تلك الدورة . وفيما يتعلق بالاحتلال وعلان اسرائيل عن النجم القانوني لمرتفعات الجولان فان اكوادور ستصوت مؤيدة لمشروع القرار A/36/L.60 الذي يذكر مبدأ عدم قبول اكتساب الارض بالقوة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، ومبادئ القانون الدولي وقرارات المنظمة ذات الصلة .

ويأمل وفد اكوادور انه على الرغم من التوترات السائدة سيكون من الممكن التوصل الى صيغ للتفاهم بغية التوصل الى حلول نهائية في المنطقة وان الشعوب ستستطيع التعبير بحرية عن قراراتها بشأن مستقبلها بدون ضغوط ، بدءا بالانسحاب من الاراضي المحتلة بالقوة ثم القضاء على مناخ العنف الذي يمنع التطور العادي للحياة والتعايش السلمي فيما بين شعوب الشرق الاوسط .

السيد ادان (الصومال) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفدنا ان يبين انه سيصوت

مؤيدا لمشروع القرارين المعروضين علينا اللذين يصران عن قلق الجمعية العامة بسبب التهديد المستمر للسلام والذي تخلقه الحالة الخطيرة في الشرق الاوسط . ونحن نرحب باعادة التأكيد في مشروع القرارين على الضرورات القانونية والسياسية من اجل سلام عادل ودائم في المنطقة . ويؤكد مشروعا القرارين بحق انه من غير المقبول ، بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، اخذ الارض بالقوة . ان هذا المبدأ ينطبق على اوضح نحو على الحالة في الشرق الاوسط . انه يطالب بدون اي شك بالانسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس . ان السياسات الاستيطانية غير القانونية لاسرائيل في الارض العربية تتناقض بصورة واضحة مع اتفاقية جنيف فيما يتعلق بحماية الاشخاص المدنيين في وقت الحرب ، وهي اتفاقية اعلن المجتمع الدولي مرارا وتكرارا انها تنطبق على الاراضي الواقعة تحت الاحتلال الصهيوني .

لا يمكن لأحد ان يعارض عدم مشروعية وعدم انسانية هذه الممارسات . وينبغي على المجتمع الدولي ان يستمر في ادانتها وان يعمل على انبائها .

وليس ثمة حكم على الشؤون الدولية كمر بهذا التواتر كذلك الحكم القائل بأن القضية الفلسطينية قلب مشكلة الشرق الاوسط . اننا نرحب بحقيقة ان الاعتراف بعدالة القضية الفلسطينية له نطاق عالي وان الاغلبية الساحقة من الحاضرين قد انضمت الى المطالبة باعادة الحقوق الثابتة في تقرير المصير وفي اقامة دولة الى الشعب الفلسطيني . اننا نعتقد ان التسوية في الشرق الاوسط لا يمكن ان تتم الا باشتراك على قدم المساواة من اطراف النزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ، واننا نرحب باعادة تأكيد هذا المبدأ في مشروع القرار .

لقد اعتدنا على رفض اسرائيل للحقوق الفلسطينية ونسبها للاراضي بطريقة غير قانونية ، وخاصة ضم القدس ، وكذلك سياساتها الارهابية اللاانسانية ضد السكان العرب في الاراضي المحتلة وفي الدول المجاورة .

لقد اضافت الى سجلها المخزى توسعها واعتدائها المتصاعدة في السنة الماضية . ولقد ادان المجتمع الدولي بالفعل بشكل فوري هذه الجرائم الدولية مثل تدمير المفاعل النووي العراقي عن طريق هجوم جوي اسرائيلي ، وقصف السكان المدنيين مما ادى الى خسائر فادحة في الارواح والممتلكات ، وكذلك الاعلان المتبجح عن فرض القانون الاسرائيلي على مرتفعات الجولان السورية . لقد ادى هذا الى اداة حتى من اكثر الاطراف تأييدا لاسرائيل . ولا يمكن ان يكون سوى ذلك ، ان الاجراءات غير المسؤولة لزعما اسرائيل تقوض مبادئ واحكام القرارين ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) لمجلس الأمن ، وتعرقل التوصل الى سلام في الشرق الاوسط .

اننا نأمل ان مجلس الأمن سوف يتخذ اجراء متناسب مع الخرق الفاضح من جانب اسرائيل للقانون الدولي فيما يتعلق بالمرتفعات السورية في الجولان .

في ضوء هذا التعمت التاريخي واستمرارها في سياساتها العدوانية ، فلا ريب ان اعراب اسرائيل الظاهري عن احترامها لمطية السلم ما هو سوى ستار تغطى به سياساتها التوسعية .

ونستمع احيانا كثيرة الى نداء من الدوائر الصهيونية والاخرى بوجود اتغان ما يسمى بقرارات متوازنة بشأن الشرق الاوسط ، كما لو كنا ندخل في اجراءات صهيونية . اننا نتكلم الآن عن حقائق موقف خطير . ان خرق اسرائيل الفاتح للقانون الدولي واستخفافها بقرارات الأمم المتحدة وكذلك سياساتها المتصاعدة في العدوان والتوسع العسكري ، كلها امور خطيرة . اننا كنا نرجو ان يكون هذا مختلفا . هذه هي الحقائق ولا يمكن ان نتجاهلها . لا بد من الاستمرار في اداة سياسات اسرائيل بواسطة المجتمع الدولي بسبب تهديد ها للسلام وللامن على المستويين العالمي والاقليمي . بطبيعة الحال ، فان الادانة لم تردع اسرائيل عن الاستمرار في سياساتها العدوانية وبالنتيجة ، فاننا في وفدنا يعلق اهمية خاصة على النداء الوارد في الوثيقة A/36/L.59 لكافة الدول بأن تمتنع عن امداد اسرائيل بالموارد العسكرية والمالية التي تشجع وتؤيد الدولة الصهيونية فسي خرقها للقانون الدولي .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة مطروح امامها مشروعا القرارين الواردين في الوثيقة A/36/L.59 و A/36/L.60 . واسمحوا لي ان اتناول أولا مشروع القرارين هذين .

في كلمتي في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٨١ اقترحت ان تقوم الوفود ببحث الشرق الاوسط ككل حيث عنوان البند المطروح علينا هو حرفيا "الموقف في الشرق الاوسط" . ولقد اقترحت انه من الافضل لها ان تبحث المناطق المضطربة العديدة في تلك المنطقة ، التي اصبح عدم الاستقرار فيها مرضا مزمنًا ووباء متفشيا .

وفي سياق العرض ، فقد اشرت الى السلوك القمعي لذلك المستبد الذي يحكم العراق وهو صدام حسين التكريتي . ولقد اشرت الى المعاملة الوحشية التي انتهجتها العراق ازاء الاقليات ولا سيما الآشوريين واليهود والاكرا من حيث حققت هذه الدولة استقلالها في الثلاثينات . لقد استرعت الانتباه الى الحرب العدوانية التي شنتها العراق ضد ايران التي لا تزال جارية وخلق مشكله اللاجئين ذات الابعاد النخمة التي لم تفعل الأمم المتحدة ازاءها شيئا .

كذلك اشترت الى الموقف في الجناح الغربي من الشرق الاوسط، حيث نجد العقيد القذافي الذي اشتهر بإدارة وتمويل الارهاب الدولي ، قد حاول ضم دولة تشاد خلال هذا العام ، وهاجم السودان ايضا ، وقد ذكرت ان هناك ترسانة عسكرية يتجاوز نوعها وحجمها قدرة ليبيا ، قد وضعها الاتحاد السوفياتي تحت تصرفه ، الاتحاد السوفياتي الذي عمل دوما طوال ربع القرن الماضي من اجل زعزعة الشرق الاوسط .

كما اشترت الى الرئيس حافظ الاسد والى القسوة والقمع والفساد التي يحاول مع شقيقه رفعت بها الآن الحفان على بقاءه في الحكم . وقد اشترت الى اقتصاب سوريا المستمر للبان بما في ذلك الحمار الطويل هذا العام لمدينة زحلة ، وكذلك التحالفات الاستراتيجية بين سوريا والاتحاد السوفياتي من ناحية وبين ليبيا من ناحية اخرى .

وان نأظر صوب الجنوب ، فقد استرعت الانتباه الى الموقف غير المستقر في مجتمع يگان يكون اقطاعيا ويمتلك ثروة مذهلة مما جعل السعودية خطرا يهدد ليس الشرق الاوسط فحسب ، بل العالم اجمع . وقد سقت بعض الامثلة على تحول ثروة البترول الى مشتريات من الاسلحة بكميات لم تعرف من قبل في تاريخ البشرية . واكدت ان السعودية قد فعلت وبذلت قصارى جهدها في الاعوام القليلة الماضية من اجل احباط عملية السلام في الشرق الاوسط .

لقد اختلفت كلمتي محريا عن املي في ان تكون الجمعية على مستوى هذه المناسبة وان تفتتم هذه الفرصة لمناقشة الشرق الاوسط، كما هو . وكما حدث في الاعوام الماضية فان الجمعية قد فوتت هذه الفرصة دون ان تفتتمها . وبدلا من مناقشة موضوع الشرق الاوسط ، فانها فضلت ان تركز على جزء صغير من الشرق الاوسط ، وان تبحث تلك المداوات التي تمت من جانب واحد بشأن موضوع الحرب الفلسطيني .

نتيجة لذلك ، فان مشروع القرار المطروح على الجمعية هو مختصر للقرارات السياسية التي اعتمدت يوم الثلاثاء الموافق ١ كانون الاول / ديسمبر ( ١٨ ) تحت البند ( ٣ ) من جدول الاعمال ، مع سلسلة من القرارات التي تكتبها مجموعة من الدول في هذه الجمعية عاما بعد آخر . بالانفاة الى ذلك ، فقد اصبح من المريح بالنسبة للكثيرين ان توضع قائمة انتقائية من الموضوعات التي لم تخطها القرارات الخاصة بالبند ( ٣ ) .

ان هدفها نفس هدف القرارات هذه ، وهو عرقلة الحل السلمي للنزاع العربي - الاسرائيلي .  
 ان مثل هذه القرارات انما تتأخر السلام ، ومن ثم ينبغي رفضها .  
 ان صياغة مشروع القرار تزيد وتضعد من الصياغات التي قدمت عاما بعد آخر بشأن هذا  
 البند . انها تحاول فقط ان تبرهن ان مصيغتها قد وقعوا اسرى لشعارات وانهم غير قادرين على  
 انتاج اية افكار جديدة أو اية مناهج يمكن ان تسهم على نحو بناء في الشرق الاوسط .  
 ان احد العناصر الجديدة التي نجدها هنا هو اعادة صياغة الفقرة الخاصة بلبنان في قرار  
 العام الماضي بشأن الشرق الاوسط . اننا لم نجد اية صعوبة في التصويت على الفقرة الخاصة  
 بسيادة لبنان في العام الماضي . لكن هذا العام نجد ان مشروع القرار يتحدث عن التأييد الاقليمي  
 لهذه السيادة ، وهو يعني - بالاسلوب البسيط - اقامة الاحتلال السوري للبنان ، ولا يمكننا  
 ان نؤيد ذلك .

وفي القرارات المتعلقة بهذا البند ، فان المشروع يعارض احكام قرار مجلس الامن ٢٤٢  
 (١٩٦٧) واسسه . ان هذا القرار مازال احد الاسهامات الايجابية القليلة التي قدمتها هذه  
 المنظمة لقضية السلام في الشرق الاوسط . انه الاساس الوحيد لتسوية تفاوضية للنزاع العربي -  
 الاسرائيلي . ان مقدي مشروع القرار المطروح علينا قد بخلوا على هذه المنظمة بهذا الاسهام ،  
 ومن ثم حاولوا تقويضه .

موجز القول ، ان مشروع القرار هذا ، مثل تلك التي اعتمدت في الاسبوع الماضي بشأن البند  
 ٣١ من جدول الاعمال ، هو انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ولكل ما تتادي به . انه يحول  
 الأمم المتحدة ضد ما قامت من اجله الا وهو الحيلولة دون اندلاع الحرب ودعم السلام\* .

\* تولى الرئاسة السيد نايق (باكستان) ، نائبا الرئيس .

وغني عن القول ، لذلك ، ان الدول التي تعتزم مثل السلام والامم المتحدة بصفة عامة ينبغي أن ترفض مشروع القرار هذا .

فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/36/L.60 ، فان اسرائيل قد اوضحت موقفها في مجلس الامن بالأمس في ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ . ومن ثم فسوف أقول بكل ايجاز ان مشروع القرار يتضمن نقضا كبيرا ، ان أنه يتجاهل عدوان سوريا المستر على دولة اسرائيل منذ نشأتها في ١٩٤٨ . ويتجاهل القرار رفض سوريا للاعتراف باسرائيل والتفاوض معها من أجل صنع السلام . كما يتجاهل كل عمل عدواني قامت به سوريا في السنوات القليلة الماضية من أجل تخريب أية حركة نحو التسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي .

وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي بأن اذكر بالمادة ١٢ فقرة ١ من الميثاق ان تنص :  
 " عندما يباشر مجلس الامن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التي رسمت في الميثاق ، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية في شأن هذا النزاع أو الموقف الا اذا طلب ذلك منها مجلس الأمن " .

وان مجلس الأمن يتناول الآن الموضوع الوارد في مشروع القرار A/36/L.60 . وموجب أحكام الميثاق ، وطالما يتناول مجلس الأمن هذا الموضوع فان الجمعية لا يجب أن تتخذ أي قرار بشأن هذا الموضوع . وانا اعتمد هذا القرار فانه سوف يكون انتهاكا صارخا لميثاق الامم المتحدة .

السيد بستاني (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد البرازيل سوف يصوت مؤيدا لكل من مشروعَي القرارين A/36/L.59 و A/36/L.60 ، بشأن الموقف في الشرق الأوسط نظرا لأنهما يعكسان بصفة عامة موقفه من عدة مسائل . واننا نود ، مع ذلك ، ان نعرب عن بعض شكوكنا فيما يتعلق ببعض أجزاء مشروع القرار A/36/L.59 ، التي كان يمكن أن تصاغ بصورة أوضح وأصح .

السيد ماينارد (جزر البهاما) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدي قد واجه بعض الصعوبات في قبول بعض الأفكار الموجودة في مشروع القرار A/36/L.59 . ونشير بصفة خاصة الى الفقرة ٥ من هذا القرار . وفي الوقت الذي توجد فيه بعض العناصر الايجابية في مشروع القرار الآخر الذي هو تحت النظر وهو A/36/L.60 ، فان هذه الدفعة الايجابية في رأينا لم تحول تماما الى مشروع القرار A/36/L.59 .

والتالي ، فان جزر البهاما سوف تؤيد مشروع القرار A/36/L.60 ، ولكنها سوف تمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.59 ، دون أن يؤثر ذلك على المداولات للهيئات الأخرى ، ووصفة خاصة لمجلس الأمن . وان جزر البهاما تؤيد أى تدبير يساعد على التوصل الى حل دائم لمشاكل الشرق الأوسط ، ووصفة خاصة قضية الشعب الفلسطيني ، كما يرحب باعادة تأكيد هذا التوقع من الجمعية العامة .

السيد نووتني (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموقف الذى تتخذه النمسا

بشأن الموقف في الشرق الأوسط قد أوضح مرة أخرى في البيان النمساوى خلال مناقشة هذه المسألة . ان النمسا سوف تمتنع الآن عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.59 . ان مشروع القرار هذا لا يفي الا جزئيا بموقف حكومة النمسا ويتضمن عناصر نعتبرها ضرورية أيضا بالنسبة الى تسوية سلمية تفاوضية للنزاع في الشرق الأوسط . ومع ذلك ، ثمة بضعة عناصر أخرى لها أهمية حيوية غير موجودة ، وأولها الاشارة الى قرار مجلس الامن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) وحق جميع الدول في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في أن تعيش داخل حدود آمنة وسالمة .

ان النمسا سوف تصوت لصالح مشروع القرار A/36/L.60 ، حيث اننا نرى ان قرار حكومة اسرائيل الأخير بتطبيق القانون الاسرائيلي على الاراضي المحتلة لمرتفعات الجولان انتهاكا خطيرا للغاية للقانون الدولي ، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ . ان هذا الاجراء سوف تترتب عليه عواقب وخيمة بالنسبة للموقف في المنطقة وسوف يعرض للخطر الجهود التي تستهدف تحقيق حل سلمي للنزاع في الشرق الأوسط . ولدينا تحفظات قوية على أية حال بشأن الفقرة ٦ من مشروع القرار وهي تحفظات قد تأكدت نتيجة لأن هذه المسألة بأكملها قيد البحث في الوقت الحالي في مجلس الأمن . وان الجمعية العامة بموجب الميثاق يجب ألا تصدر حكما بشأنها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن نتخذ مقرا بشأن مشروعات القرارات المعروضة

على الجمعية أود أن أعلن ان الوفدين التاليين قد انضموا الى المشتركين في مشروع القرار A/36/L.59 : مدغشقر وفيت نام . كما انضمت الوفود التالية الى المشتركين في تقديم مشروع القرار A/36/L.60 : مدغشقر ومالي والسنغال .

سوف تنتقل الجمعية الآن الى اتخاذ قرار بشأن مشروع القرار A/36/L.59 وقد طلب اجراء تصويت مسجل منفصل بشأن الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار هذا .

### اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنين ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غيانا ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا ، الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،

الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا  
الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : إسرائيل .

المتنعون : بورما ، مصر ، غواتيمالا ، هايتي ، ترينيداد وتوباغو ، الولايات المتحدة  
الأمريكية ، فولتا العليا .

اعتمدت الفقرة ٨ من منطوق مشروع القرار A/36/L.59 بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل صوت واحد

وامتناع سبعة أصوات عن التصويت \*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوت الجمعية الآن على مشروع القرار

A/36/L.59 ككل . طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بنين ،

بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، الكونغو ،  
كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، السلغادور ،  
اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ،  
غرينادا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،  
الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ،  
ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،  
مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،  
نيجال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، الفلبين ،  
بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،

\* بعد ذلك أبلغ وفد مصر الا مائة انه كان ينوي التصويت مؤيدا .

المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : الارجننتين ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، بوليفيا ، بورما ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، ليبيريا ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، البرتغال ، السويد ، فولتا العليا ، فنزويلا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ١٦ صوتا وامتناع ٢٨ صوتا عن التصويت (قرار

٢٢٦/٣٦ (أ))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بعد ذلك اطرح للتصويت مشروع القرار

A/36/L.60 وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة السادسة من منطوق مشروع القرار .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، البحرىــــن ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، تشاد ، الصين ، الكونغو ، كوسا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمــــن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصــــور ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، افغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الناميبون المتحدة ، فولتا العليا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لهريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : جزر البهاما ، بورما ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، السلفادور ، غابون ، اليونان ، غواتيمالا ، هندوراس ، أيرلندا ، جامايكا ، ليسوتو ، ليبيريا ، نيبال ، بنما ، الفلبين ، البرتغال ، سانت لوسيا ، اسبانيا ، سوازيلاند ، ترينيداد وتوباغو ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، زائير .

اعتمدت الفقرة السادسة من المنطوق بأغلبية ٩٢ صوتا مقابل ١٩ وامتناع ٢٦ عن التصويت.

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : والان ستشرع الجمعية في التصويت على مشروع

القرار A/36/L.60 ككل . وقد طالب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كها ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكواور ، مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،

المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زانير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار ككل باغلبية ١٢١ صوتا مقابل صوتين وامتناع عشرين عن التصويت

(القرار ٣٦ / ٢٢٦ با٦) .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والان سأعطي الكلمة لتلك الوفود التي ترغب

في تحليل تصويتها بعد التصويت .

السيد لوند فيك (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : لقد امتنع الوفد السويدي

عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.59. ان انه بالاضافة الى عدم توازن النص بصفة عامة مما حدا بوفد بلادى الى انه يمتنع عن التصويت على قرار مماثل له في العام الماضي ، فان النص الحالي يتضمن عناصر لا نستطيع ان نقبلها . ان اراءنا في الصراع في الشرق الاوسط اعربنا عنها في المناقشة الاخيرة التي تمت بمقتضى هذا البند وكذلك في تحليل تصويتنا حول البند ٣١ من جدول الاعمال الخاص بقضية فلسطين . وبالتالي لن اعود الى ذلك مرة اخرى .

وبأسف وفد بلادى بصفة خاصة لانه لم يتمكن من تأييد القرار الاخر الذي اعتمد تو

اي القرار A/36/L.60 الذي يتناول الاجراءات غير الشرعية التي اتخذتها اسرائيل مؤخرا بشأن مرتفعات الجولان . والسبب في ذلك هو ان مقدمي مشروع القرار قد رأوا انه من الضروري ان يضمنوا الفقرة السادسة من هذا القرار صياغة لا يمكن ان تتسق واحكام الميثاق . وقد ايد وفد بلادى قرارا بشأن نفس الموضوع اعتمد بموجب البند ٦٤ من جدول الاعمال بعد ان كان قد امتنع عن التصويت على نفس النص في اللجنة السياسية الخاصة . والسبب في تغيير تصويتنا بطبيعة الحال هو تلك الاعمال التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية في المنطقة .

واسمحوا لي - في هذا السياق - ان اشير الى بيان ادلى به في الخامس عشر من ايلول / سبتمبر السيد اولايستن وزير خارجية بلادى الذي قال :

" ان المقرر الذي اتخذته البرلمان الاسرائيلي بالامس بتطبيق القانون الاسرائيلي والادارة الاسرائيلية على مرتفعات الجولان يعني بصفة عملية ان هذه المنطقة قد ضمتها اسرائيل . والحكومة السويدية تددين هذا المقرر . كما ان هذا الاجراء يقلل من امكانيات التوصل الى سلم شامل في المنطقة . واية محاولة تهدف الى تغيير وضع مرتفعات الجولان من جانب واحد تنتهك انتهاكا واضحا القانون الدولي وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ."

السيد مكبارنتي (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : لقد صوت وفد ترينيداد

وتوباغو لصالح مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/36/L.59 ، A/36/L.60 ككل ، واللذين اعتمدتهما هذه الجمعية توا . ان موقفنا بشأن قضية فلسطين واضح ، وليس لدينا المزيد لاعلانه في هذا الوقت . لكن وفد بلادى يود ان يبين للتسجيل ان لدينا تحفظات على هذين القرارين بسبب بعض العناصر الواردة في الاجزاء الخاصة بالمنطوق .

السيد توريبس (شيلي) (الكلمة بالاسبانية) : لقد صوت وفد شيلي لصالح كل

من مشروع القرارين الخاصين بالحالة في الشرق الاوسط . ان تصويتنا المؤيد لمشروع القرار A/36/L.60 انما يعكس قلق حكومة بلادى ازاء ما تتخذه اسرائيل من اجراءات في مرتفعات الجولان السورية . وموقف شيلي المعروف جيدا من ذلك هو ان

احد العناصر الاساسية للمسلم في الشرق الاوسط يتمثل في انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ . وعلى نفس المنوال أيدنا تأييدا تاما انطباق اتفاقية جنيف الصادرة في الثاني عشر من اب / اغسطس عام ١٩٤٩ على حالة جميع الاراضي التي احتلت منذ عام ١٩٦٧ . ورغم ذلك ، فان لدينا تحفظات على الفقرة السادسة من منطوق هذا المشروع التي تتجاوز الجمعية العامة فيها سلطاتها حيث انها تصدر حكما بشأن موضوع ليس لاحد سوى مجلس الامن الحق في اصدار الامر بشأنه . ولهذا السبب ، امتنع وفد بلادى عن التصويت المنفصل على الفقرة المشار اليها .

اما تصويتنا لصالح مشروع القرار A/36/L.59 فانما ينبع من انه يتضمن عناصر تؤيدها فيما يتعلق بحل لمشكلة الشرق الاوسط . الا اننا فضلنا انه مع الاعتراف بحقوق الفلسطينيين تسجيل حق جميع الدول في المنطقة بما فيها دولة اسرائيل في ان تحيي داخل حدود امنية ومعترف بها . ولهذا الغرض ، فاننا نعتقد انه كان ينبغي الاشارة الى القرارات ذات الصلة لمجلس الامن .

اما فيما يتعلق بالفقرتين الخامسة والثانية عشرة من المنطوق ، فاننا نعتبر ان الدول لها الحق السيادى في ان تبرم الاتفاقات التي تجدها ضرورية وذلك وفقا للقانون الدولى ، وليس للجمعية السطة في ان تتشكك في صلاحيتها . وفيما يتعلق بمشروع القرار هذا ، نود ان نبين موقفنا من ان الجمعية العامة لا ينبغي لها ان تمنح للشعب الفلسطيني تمثيلا منفردا لحين حصول هذا الشعب على حقه في تقرير المصير ومع ذلك ، فاننا نؤكد من جديد موقفنا القائل بأن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي ان تشارك في المفاوضات الخاصة بمستقبل الشعب الفلسطيني . واخيرا فيما يتعلق بالفقرة السابعة من المنطوق فاننا نود ان نسجل عدم موافقتنا على اللمحة التي استخدمت في صياغتها .

السيد ادلمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد

بلادى قد صوت ضد مشروع القرار A/36/L.59 الذى يتناول الحالة في الشرق الاوسط وذلك لبضعة اسباب . فيصرف النظر عن القساوة الاكبر لهذا القرار ليس هناك شيء جديد فيه . فهو تكرر لنفس الاتهامات غير المتوازنة والقدم الجبذل التي تتسم بها الكثير من القرارات بشأن الشرق الاوسط خلال هذه الدورة . نحن واعضاء اخرون قد اوضحنا موقفنا من هذه المسائل اكثر من مرة . ومن المؤسف انه قد طلب منا ان نكرر هذه العملية مرة أخرى . ان مثل هذه الممارسة لا تخضع لاي فرض مفيد ، بل تحول طاقة الجمعية العامة وتقلل من قيمة الحوار حول هذا الموضوع الهام . كذلك فان الولايات المتحدة قد صوتت ضد القرار هذا لانه يحتوى على بعض العناصر التي نعارضها بصفة خاصة . وعلى سبيل المثال لا يمكن ان نقبل الوصف الذي وصف به الاتفاق الاخير حول التعاون الاستراتيجي بين حكومتي وحكومة اسرائيل . لقد تم نشر اغراض هذا الاتفاق وهي تتسق تماما وميثاق الامم المتحدة . ونحن نرفض بشدة هذا التحدى من جانب الجمعية العامة لحقنا السيادى في الدخول في هذا الاتفاق وهذا التحدى الموجه ضد ملامته .

ويجب ان نكرر تأييدنا الحازم والمستمر لعملية كامب ديفيد للسلام التي انتقدت دون مبرر بإشارة غامضة في هذا القرار . هذه العملية التي هي الطريق الوحيد للمسلم الذى تم الاتفاق عليه بين اطراف في النزاع العربي الاسرائيلي توفر نطاقا واسعا للمفاوضات التي تؤدي الى تسوية عادلة ودائمة . ان هذا الرفض ، كما فعل هذا القرار والقرارات الاخرى ، يتسم بعدم المسؤولية . ان هذا القرار يتضمن لغة شديدة اللهجة . ان وصف ممارسات اسرائيل ، في فقرات المنطوق ، بأنها "عدوان" "اساءة استخدام معترض عليها للغة" . ان الدعوة الى انها كل أشكال المساعدة لاسرائيل هو في الواقع طلب بتوقيع عقوبات ومن ثم يتخطى اختصاص الجمعية العامة . وبدلا من ذلك كان يجب على الجمعية ان تبحث عن سبل للحد من شدة العدوان وان تعترف بالحقوق المشروعة لجميع الاطراف .

اما اكثر العيوب وضوحا فهو عدم الاعتراف بحق اسرائيل في ان تعيش في سلم مع جيرانها

العرب او بالحاجة الى مفاوضات سلمية على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) باعتبار ان هذا هو الطريق الوحيد والاكيد للسلام . فقط عندما يتم تحقيق مثل هذا التوازن في قرارات الجمعية العامة حول هذا الموضوع فسوف تحظى بتأييد حكومة بلادى .

وفيما يتعلق بالاجزاء من البند ٣٣ التي تتناول الجولان وعلى وجه التحديد الفقرة ٨ من كل من القرارين A/36/L.59 و A/36/L.60 أود ان اتقدم بالتعليق التالي .  
صوت وفد بلادى بالا متناع على الفقرة ٨ من القرار A/36/L.59 لانه من غير الملائم للجمعية العامة ان تحكم على مسألة يجرى بحثها في الوقت الحاضر في مجلس الامن . وقد صوت وفد بلادى ضد القرار A/36/L.60 لان الفقرة ٦ من منطوقه تستلهم الفصل السل بع من ميثاق الامم المتحدة ولانه وفقا للمادة ٢١ من الميثاق ان من غير الملائم للجمعية العامة ان تتقدم بأيىة توصيات تتعلق بموقف مطروح على مجلس الامن .

ان الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق ومعارض اى جهد يستهدف تغيير وضع الجولان من جانب واحد . وقد اعلن الرئيس ريغان بعد ظهر اليوم :  
" اننا قد سجلنا خالفنا وحقيقة اننا نشجب هذا العمل المنفرد من جانب اسرائيل والذي زاد من صعوبة ايجاد سلام في الشرق الاوسط وفقا لاحكام قرارى الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ . . . ونأمل ان يتم العدول عن هذا الاجراء " .  
أود ان ابدى تعقيبا اخيرا على القرار A/36/L.59 . اننا نؤيد بقوة الدعوة في الفقرة (١٠) من المنطوق للاحترام الصارم لسلامة اراضي لبنان ولاعادة سلطة دولة لبنان على جميع اراضيها .

لقد اكد وفد بلادى اكثر من مرة على اننا لا نرى النزاع العربي الاسرائيلي كحقيقة من حقائق التاريخ التي لا يمكن تغييرها . اننا مقتنعون تماما ان التسوية السلمية العادلة والدائمة بين اسرائيل وجاراتها العربية ممكنة . ولهذا السبب فاننا نعارض بقوة اية جهود لاستفراء اسرائيل في الانتقاد . ان مثل هذه الجهود لا تقرنا من السلام العربي الاسرائيلي ؛ بل على النقيض من ذلك فانها تبيد الجهود الجادة لحل المشكلات التي تم تناولها في اطار هذا البند والبنود الاخرى في الاسابيع القليلة الماضية .

السيد ساسي (الجمهورية العربية الليبية) : بالرغم من ان وفد الجماهيرية

العربية الليبية قد صوت لصالح القرار A/36/L.59 لما يتضمنه هذا القرار من فقرات ايجابية الا ان

هذا لا يعني بأى حال من الاحوال موافقة وفد بلادى على جميع القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة ونخص بالذكر قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لعدم اعترافنا بهذين القرارين .

السيد همفرى (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : اتحدث نيابة عن الدول

العشر الاعضاء في الاتحاد الاوروبى .

تود الدول العشر ، فيما يتعلق بتصويتها على مشروع القرار A/36/L.60 ، ان تعيد تأكيد موقفها الذى اعلنه وزراء خارجيتها في ١٥ كانون الاول / ديسمبر فيما يتعلق بقرار حكومة اسرائيل والكنيست الاسرائيلي بتطبيق القانون والولاية والادارة الاسرائيلية على الاراضي السورية المحتلة في مرتفعات الجولان . وتشجب الدول العشر بشدة هذا القرار وتعتبر ان مثل هذا العمل ، الذى يعنى الضم ، يتنافى مع القانون الدولي ومن ثم يعد باطلا من وجهة نظر الدول العشر . كذلك فاننا نؤكد ان هذا الاجراء الاسرائيلي يضر بامكانية تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) كما سيعرقل البحث عن تسوية سلمية شاملة في الشرق الاوسط تلتزم بها الدول العشر . ومن ثم فانه يتضح ان الدول العشر كانت تود ان تؤيد هذا القرار وانها لا تؤيد بأى حال هذا الاجراء الاسرائيلي . ولكنها تأسف لانها لا تستطيع ان تؤيد الفقرة ٦ من منطوق القرار فيما يتعلق بالاشارة الى الفصل السابع مع ميثاق الامم المتحدة ونود ان نوضح ان مجلس الامن يقوم على اية حال ببحث شكوى سوريا في هذا الصدد .

السيد هاتشينز (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة استراليا تشجب

قرار اسرائيل بتطبيق القانون الاسرائيلي على مرتفعات الجولان . وكما قال وزير خارجية استراليا ان هذا القرار يتنافى مع الجادئ التي بني عليها قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) . ان حكومة استراليا تعتبر الجولان جزءا من الاراضي المحتلة ووضعه النهائي يجب ان يتقرر عن طريق التفاوض بين جميع الاطراف في اطار تسوية شاملة لنزاع الشرق الاوسط . وقد اضاف وزير خارجية استراليا قائلا ان التشريع يفرض القانون الاسرائيلي على مرتفعات الجولان سوف يؤدي الى تفاقم حدة التوتر في المنطقة وسوف يجعل من الصعب تحقيق تقدم نحو تسوية شاملة .

ولولا الفقرة السادسة من المنطوق لصوتنا في صالح القرار . ان انه لاسباب معروفة تماما لا تستطيع استراليا ان تؤيد دعوة الجمعية العامة الى اتخاذ اجراءات طبقا للفصل السابع من الميثاق . ان مثل هذا الاجراء هو من اختصاص مجلس الامن وحده . ولهذا السبب فان استراليا قد صوتت ضد الفقرة السادسة من المنطوق وامتنعت عن التصويت على القرار ككل . وهذا التصويت لا يفيد باى حال من الاحوال معارضتنا لخطوة اسرائيل الاخيرة .

السيد جيلمان ( أوروفاى ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد أوروفاى صوت لصالح مشروع القرار A/36/L.60 لأنه يحقق أغراضه وهي الدفاع عن مبدأ عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية .

وفي هذا المجال فاننا نود أن نسجل اختلافنا العميق مع احتلال الأراضي بالقوة بصفة عامة ؛ وفي هذه الحالة على وجه الخصوص يجب أن نسجل أيضا أنه الى جانب تصويتنا الايجابي اننا نخالف القرار الذى اتخذته اسرائيل بتطبيق تشريعها على الأراضي المحتلة في مرتفعات الجولان . ومع ذلك فاننا نود أن يسجل أيضا تحفظنا على الفقرة ٦ من المنطوق التي أدت الى امتناعنا عن التصويت المنفصل على تلك الفقرة . اننا نعتبر ان الجمعية العامة لا ولاية لها في التوصية بتطبيق الفصل السابع من الميثاق الذى يخول مجلس الأمن بهذه السلطة بوضوح .

السيد كيرجين ( كندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : أود تعلييل تصويت وفد بلادى على مشروعي القرارين A/36/L.59 ، A/36/L.60 .

عندما درس وفد بلادى مشروع القرار A/SPC/36/L.22 في بداية هذا الأسبوع فانه سجل اعتراض كندا الشديد على مد القانون الاسرائيلي الى مرتفعات الجولان المحتلة ، وهو ما نعتبره متعارضاً مع القانون الدولي . اننا ننظر الى هذا الاجراء الذى قامت به اسرائيل من جانب واحد بقلق كبير ، وخاصة في اطار الاجراءات الاسرائيلية الأخرى . اننا نعتقد أن ذلك يؤثر على عطية السلام تأثيراً سيئاً وهي التي كان الكثيرون منا يأملون أن تؤدي الى تسوية شاملة عادلة ودائمة في الشرق الأوسط . وبالنظر الى هذا الموقف فانني أود أن يسجل أننا كنا متفقين مع الاتجاه العام لمشروع القرار A/36/L.60 ، ولكن لم يكن ممكناً مع ذلك تأييد مشروع القرار هذا بسبب معارضتنا لمضمون الفقرة ٦ من المنطوق التي صوتنا ضدها .

ان وفد بلادى يود كذلك تعلييل تصويته لصالح الفقرة ٨ من المنطوق في مشروع القرار A/36/L.59 الذى يشير الى ضم اسرائيل لمرتفعات الجولان المحتلة . ورغم اننا صوتنا لصالح تلك الفقرة كما بينا في تعلييلنا للتصويت على مشروع القرار A/SPC/36/L.22 فاننا لا نعتقد أن الحقائق تثبت بضعه من المزاعم الواردة فيها فيما يتعلق بالأعمال الاسرائيلية بالنسبة للمواطنين السوريين الموجودين في مرتفعات الجولان .

السيد بيلاييز ( بيرو ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد بلادى امتنع عن التصويت على مشروع القرار A/36/L.59 لأنه يتضمن الفاظا مشيرة ولا يتضمن بعض العناصر الأساسية التي وردت في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) اللذين نعتقد انهما يستحقان عناية خاصة كإطار واقعي للتوصل الى سلام شامل عادل ودائم في الشرق الأوسط ، والعنصر الرئيسي فيه هو قضية فلسطين .

ان وفد بيرو قد أيد دائما أية خطوة تتخذ في مجلس الأمن والجمعية العامة بهدف التوصل الى حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد كانت بيرو دائما في صالح ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والانسحاب من الأراضي العربية المحتلة واحترام الوضع الدولي لمدينة القدس ، والاحترام الصارم للسلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي للبنان ، ورفض الممارسات والسياسات التي تتسم بالضم والعدوان الموجهة ضد السكان في الأراضي العربية المحتلة . ولذلك فاننا نود مرة أخرى أن نعرب عن اقتناعنا بأن المواجهة والنزاع يمكن التغلب عليهما من خلال عملية سياسية تمكنا ، بمشاركة جميع الأطراف المعنية ، ان تخلف عقودا من المواجهة الأليمة وراءنا ونبدأ مرحلة جديدة من السلام في المنطقة .

السيد كيركا ( تركيا ) ( الكلمة بالفرنسية ) : ان الوفد التركي صوت لصالح مشروع القرارين في الوشيقتين A/36/L.59 و A/36/L.60 .

ومع ذلك فقد كان يفضل لو أن الفقرة ١٢ من منطوق مشروع القرار A/36/L.59 لم تضمن فسي مشروع القرار ، وهي الفقرة التي تتناول المنازعات القائمة بين البلدان في منطقة الشرق الأوسط . ومع ذلك يأمل الوفد التركي ان يتخذ كل ما هو ضرورى لتأمين أن اسرائيل لن تتمكن على أى نحو من اعتبار الاتفاق المشار اليه في تلك الفقرة كتشجيع لسياساتها السلبية وسلوكها العدواني ازاء الدول العربية والشعب العربي الفلسطيني .

السيد أرسيللا ( الفلبين ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفد بلادى صوت لصالح مشروع القرار A/36/L.59 ككل الا انه لو أجريت تصويتات منفصلة على الفقرات ٥ ، ١٢ ، ١٣ من المنطوق لأعربت الفلبين عن تحفظاتها عليها .

السيد فرانسيس ( نيوزيلندا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان موقف نيوزيلندا بشأن الأراضي المحتلة من قبل اسرائيل منذ ١٩٦٧ ، وهي تشمل مرتفعات الجولان ، موقف واضح تماما . اننا نعتبر استمرار احتلال اسرائيل وأي خطوة تتخذها لتغيير طبيعة أو وضع تلك الأراضي غير قانونيين ومعارضين مع الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) . وعقبة رئيسية في وجه المفاوضات من أجل تسوية سلمية في الشرق الأوسط .

ولهذه الأسباب فان نيوزيلندا صوتت لصالح مشروع القرار المتعلق بمرتفعات الجولان والذي اعتمد في الجمعية العامة تحت بند الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة . ان نيوزيلندا تؤيد تماما وبالمثل اتجاه هذا القرار بشأن خطوة اسرائيل لضم مرتفعات الجولان ولكن لدينا تحفظات قوية على الفقرة ٦ من المنطوق التي سجلنا تصويتنا السلبي عليها ونأسف لأن هذا أضطربنا السي الامتناع عن التصويت على مشروع القرار في جملة .

السيد روميروسانتيز ( السلفادور ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد بلادي صوت لصالح مشروع القرارين A/36/L.59 و A/36/L.60 بشأن الموقف في الشرق الأوسط ، ولكننا نود أن نسجل تحفظاتنا على الفقرتين ٥ و ١٢ من منطوق مشروع القرار A/36/L.59 .

السيد جونزاليز ( المكسيك ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد بلادي بطبيعة الحال قد صوت لصالح مشروع القرار A/36/L.59 ولكنني أود أن أوضح أنه لو أجرى تصويت منفصل على الفقرة ٥ من المنطوق لامتنع وفد بلادي عن التصويت .

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : بهذا ننتهي من النظر في البند ٣٣ من جدول الأعمال وسأدعو الآن المندوبين الذين طلبوا ممارسة حق الرد .

السيد ساسي ( الجماهيرية العربية الليبية ) : في الحقيقة كنت لا أود أن آخذ من الجمعية العامة الوقت الكثير نظرا لأننا في وقت متأخر ولكنني أضطر إلى استعمال حق الرد على مهاجمات مندوب الكيان الصهيوني .

ان مندوب الكيان الصهيوني كما هي عادة دائما يحول الأنظار عن السبب الحقيقي للمشكلة التي نحن بصددها . انه مما يثير السخرية فعلا أن يتهمنا مندوب الكيان الصهيوني بالارهاب . ان كان يقصد اننا ارهابيون لأننا نهيد وندعم ونساند حركات التحرير في العالم فاننا نقبل هذه التسمية . وان كان يقصد بالارهاب المعنى الحقيقي والفعلي لهذه التسمية ، فأين هو من هذا ؟

ماذا نسمي قرار العدو الصهيوني بضم القدس وعلانها عاصمة له ؟ أليس هذا نوعا من العمل الارهابي ؟ ماذا نسمي عدوان العدو الصهيوني وممارساته ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها ولاسيما في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ؟ أليس هذا نوعا من الارهاب ؟ ماذا نسمي نزع الطكية للأراضي وضجها واقامة المستوطنات ومحاولات الافتيال وغيرها من التدابير الارهابية والعدوانية والقمعية التي تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية . أليس هذا نوعا من الارهاب : ماذا نسمي سياسات وممارسة الضم التي ينتهجها هذا الكيان في مرتفعات الجولان السورية المحتلة واقامة المستوطنات فيها ومصادرة أراضيها وتحويل موارد مياهها وتكثيف التدابير القمعية ضد المواطنين السوريين فيها وفرض الجنسية الاسرائيلية بالقوة على المواطنين السوريين ؟ أليس هذا نوعا من الارهاب ؟

ماذا نسمي العدوان الاسرائيلي على لبنان والقصف والتدمير المستمرين للمدن والقرى ؛ أليس هذا نوعا من الارهاب ؟

ماذا نسمي انتهاكات العدو الصهيوني للمجال الجوي لمختلف البلدان العربية ، أليس هذا نوعا من الارهاب ؟ ماذا نسمي تدمير فندق الملك داوود وقتل الأرواح البريئة من النساء والأطفال والشيوخ بأمر من الارهابي بينخن ؟ ماذا نسمي مذبحه ديري ياسين ؟ ماذا نسمي ضرب المفاعل النووي في العراق ؟ أليس هذا نوعا من الارهاب ؟

انه من الخراب أن تنقلب الحقائق وألا تسمى الأسماء بسمياتها ، ويسمى الصالح الامن ارهابيا ، والارهابي بخطرته آمنا وصالما ؛ هذه هي بعض الحقائق التي توضح بما لا يدع مجالا

للكيان حقيقة ذلك الكيان وسلوكه ، ولعمل الافتراءات التي ذكرها مندوب الكيان الصهيوني انما هي أكاذيب اخترقها مستهدفا الاساءة الى المواقف الثابتة والناجحة من الايمان المطلق لبلدى في حق الشعوب في تقرير مصيرها ونيل حريتها . وان بلدى سيظل دائما يدعم ويساند ويؤيد حركات التحرير في العالم حتى يتوج نضالها وكفاحها بالحرية والاستقلال .

تناسى المتحدث الصهيوني أن العالم قد تعلم شيئا مهما من التاريخ وهو أن أى نظام عنصري كمنظمة لا يعيش الا على الارهاب والقتل . ان الجماهيرية العربية الليبية في تدعيمها للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية في تحرير أرضه واسترداد حقوقه ترى أنها تقوم بواجب قومي لا يتناقض أبدا مع ما اعترف به المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني من حقوق وهذا ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

أما تبجح المندوب الصهيوني بالنسبة لتشاد فيجب عليه أن يدرك أننا في افريقيا قادرون على معالجة أمورنا ولا نحتاج الى مهاراته ونصائحه . ان هناك فرقا شاسعا بين من يدخل الى دولة يطردها ويمارس سياسة الاغتصاب والاحتلال والقتل وبين من يدخل دولة بناء على طلب من حكومتها الشرعية من أجل انهاء حرب أهلية أمت بتلك الدولة .

ونذكر مندوب الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة أن قواتنا قد انسحبت منذ مدة ونساء على طلب من حكومة تشاد الشرعية بعد أن قام بلدى بواجبه كاملا تحوها وقدم التضحيات الغالية من أجل الأمن والسلام في ربوع تشاد وانهاء الحرب الأهلية ، وهذا يوضح للعالم دور بلدى الايجابي المناصر والمعزز للسلام في افريقيا .

السيد بارما ( تشاد ) ( الكلمة بالفرنسية ) : أود أن أعتذر أيضا لأعضاء الجمعية

بسبب تأخر الوقت وسوف أكون مختصرا في حديثي .

أود أن أرد بكلمة على مندوب اسرائيل . ان ممثل اسرائيل في ممارسته لحق الرد ادعى أن الرئيس القذافي رئيس الجماهيرية العربية الليبية في سياساته التي وصفها بالارهابية قد «هاجم تشاد» . انني أعتقد أن مندوب ليبيا قد رد ردا صحيحا على هذا المندوب وأود أن أقول لذلك المندوب ولجسميتنا أن مهاجمة ليبيا لتشاد التي تحدث عنها لم توجد فقط الا في مخيلته . ان تشاد وليبيا جارتان وشقيقتان تقيمان بينهما علاقات ممتازة من حسن الجوار . وهذا حقيقي بالأحرى فسي

الوقت الذي كانت تواجه فيه حكومة تشاد تمردا عسكريا قادما من الخارج . ولذا فان حكومة ليبيا قد ردت بالاجاب على النداء الذي قدمته حكومة تشاد وقد ساعد هذا الحكومة الأخيرة أن تحرز الانتصار على القوى المتمردة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ . وعلاوة على ذلك فمنذ نهاية الحرب ، تشارك ليبيا بصورة جادة في جهود اعادة التعمير التي تقوم بها الحكومة الانتقالية في تشاد .

السيد محمد ( العراق ) : اند لأمر يثير القلق والاستخراب حقا لأنه في اللحظة التي تطلب فيها الأسرة الدولية أن ينسحب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية ، وتشجب عدم امثاله لقرارات الأمم المتحدة وتدين عدوانه وممارساته العنصرية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وخارجها وتدين سياساته وممارساته وعدوانه على لبنان والعراق وتشجب انتهاكاته للمجال الجوي لمختلف الأقطار العربية ، وفي الوقت الذي يقف فيه الكيان الصهيوني متهما في مجلس الأمن لقيامه بضم الجولان ، في هذه اللحظة حاول ممثل الكيان الصهيوني في رده أن يتعرض الى بلادي . وهذا أسلوب من الأساليب التي تمارسها الصهيونية للتخليل ، وبشير السخرية والأسف في الوقت نفسه . اننا جميعا ندرك ادراكا تاما الطريقة التي يتصرف بها الكيان الصهيوني في فلسطين . والأراضي العربية المحتلة الأخرى . ان استمرار انتهاكه للقانون الدولي وتحديه للرأي العام العالمي وتصرفات المهاينة وتنفيذهم سياسة الضم والاستيلاء على الاراضي والممتلكات العربية ، واقامة المستوطنات في الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة وطرد سكانها وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة في مدينة القدس لهي مسألة واضحة للعالم أجمع .

ان ما قام به الكيان الصهيوني على مدى السنين الماضية وخلال هذه السنة من عدوان سافر على لبنان والعراق أمر يدل على صلف اسرائيل ، واهانة موجهة الى الأمم المتحدة ، وتحدي للرأي العام العالمي .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب مراقب منظمة التحرير الفلسطينية القا بيان . واعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٧ (د - ٢٩) في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٤ .

السيد الطرزي (منظمة التحرير الفلسطينية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اعتمدت الجمعية مشروع القرار A/36/L.59 بما في ذلك الفقرة ٥ من المنطوق ، بأغلبية ٩٤ صوتا . ان وصف هذا القبول بأنه اجراء غير مسؤول اهانة . وعندما تقبل ٩٤ دولة هذه الفقرة فان هذا يعد أمرا مسؤولا تجاه المجتمع الدولي . وماذا تقول هذه الفقرة الخامسة . انها تقول ان الجمعية العامة : "ترفض جميع الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفصلة حيث أنها تنتهك الحقوق المعترف بها للشعب الفلسطيني . . . ."

وهذا هو ما قبله المجتمع الدولي . لقد رفض الاتفاقيات الجزئية والمعاهدات المنفصلة التي تنتهك حقوق شعب فلسطين وتتنافى مع مبادئ الحل الشاملة والعادلة . ان الممثل الذي يقول بأن هذا لا يتمم بالمسؤولية هو الذي لا يود أن يحل السلام وأن يكون هناك حل شامل ويصر على انتهاك الحقوق المعترف بها لشعب فلسطين .

ومرة اخرى ، ان نفس الممثل عندما أشار الى الفقرة ١٣ من المنطوق قال بأن الأحكام الواردة فيها هي بمثابة عقوبات . هذه الفقرة

" تدعو جميع الدول الى وضع حد لتدفق أى موارد عسكرية ومالية واقتصادية على اسرائيل قد تشجعها على انتهاج سياستها العدوانية . . . ."

اذا كان ممثل الولايات المتحدة ليس سعيدا بذلك يمكنه مواصلة تشجيع اسرائيل على انتهاج سياستها العدوانية ، ويمكنه أن يعطيها بلايين الدولارات من أموال دافعي الضرائب الامريكيين وان يرسل اليها طائرات اف ١٥ واف ١٦ ، ويستطيع ان يؤدها لكي تقذف القنابل المنقودية وفيها من الأسلحة على مخيمات اللاجئين . اننا نعلم تماما ما تتمسك به الولايات المتحدة في هذه القضية . وبالطبع ، لقد قال ممثل الولايات المتحدة شيئا لطيفا ، وهو ان رئيس الولايات المتحدة أسف لاتخاذ هذا الاجراء الذي اتخذ من جانب اسرائيل . وهذا سرني . ولكنه قال انه يأمل أن يتحسن الموقف ، وانني اتعجب اذا كانت لديهم ألفاظ معسولة لضم الارض السورية .

لقد ذكر بأن النزاع العربي الاسرائيلي ليس نزاعا تاريخيا وانني لسعيد أن شخصا قال ذلك . ليس هناك شيء يسمى النزاع العربي الاسرائيلي . لقد عاش اليهود والعرب معا على مدى قرون ، لقد بدأ النزاع حينما بدأت الحركة الصهيونية الاستيطان وشجعها الاستعماريون والقيصر وجميع الدول الاستعمارية وعرف انه استعمار فلسطين ولم يعرف بأنه العودة أو أي شيء يشبه ذلك . لقد كان ذلك استعمارا .

لقد كانت هناك اشارة الى الاتفاقية التي اشير اليها في الفقرة ١٢ من منطوق القرار . هذه الفقرة تتناول التعاون الاستراتيجي . ان دياجة الاتفاق الامريكي الاسرائيلي تذكر :  
" ان الطرفين يعترفان بالحاجة الى تعزيز التعاون الاستراتيجي من أجل ردع جميع التهديدات القادمة من الاتحاد السوفياتي للمنطقة " .

ان شعوب وحكومات المنطقة هي التي تقرر هل ثمة تهديد للمنطقة وليس من جانب شخص من الخارج وآخر يمتلك بدون وجه حق هذه المنطقة . وانذا لم تستطع شعوب وحكومات هذه المنطقة أن تقرر هل هناك تهديد أم لا فان مجلس الأمن هو الذي يستطيع تحديد وجود أي تهديد للسلم والأمن الدوليين . ومن الواضح من خلال قراءة الاتفاق الامريكي الاسرائيلي انه موجه ضد المنطقة لأن المادة الأولى الفقرة (ب) تذكر أن الطرفين :

" يقدم كل منهما للآخر العون العسكري للقيام بعمليات لقواتهما في المنطقة ، التي قد تكون مطلوبة لمواجهة التهديد " .

من الذي يقرر من أين يأتي التهديد وأين ينتهي ؟

بطبيعة الحال ، ان موقف حكومة الولايات المتحدة بشأن قضية حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وموقفها المؤيد للعدوان والانتهاكات الاسرائيلية معروف جيدا ، وان وفد الولايات المتحدة ليس لديه حاجة الى اثبات ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٥